



التقرير السنوي

2019

منصة العدالة الرقمية

التمييز
الاستئناف

الابتدائية

الكاتب العدل

عقاري

مدني

عمالي

تجاري

الجزائية

التفويض

الأحوال الشخصية





صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي





سمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي





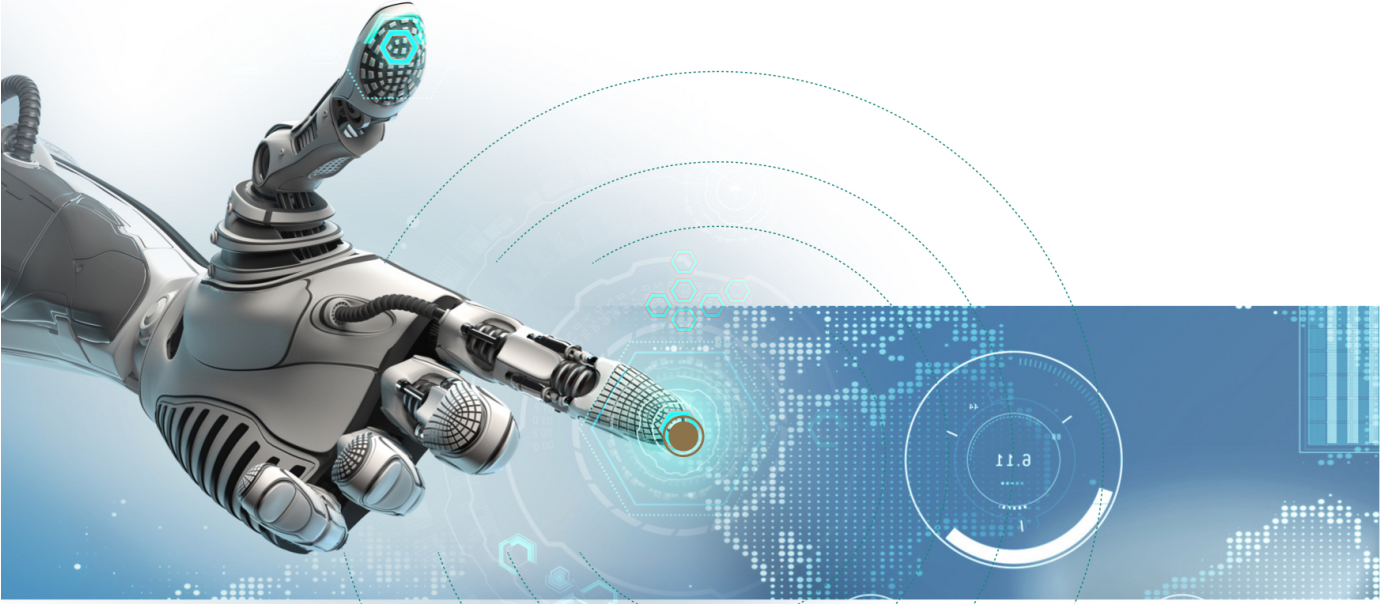
سمو الشيخ

سليم بن غزير آل سعيد المتيري

نائب حاكم دبي، نائب رئيس المجلس التنفيذي، رئيس المجلس القضائي



سعادة طارق عيد المنصوري
مدير عام محاكم دبي



نحو الريادة في المجال القضائي..

مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

ويشتمل التقرير السنوي على أهم الانجازات التي حققتها محاكم دبي خلال العام الماضي، ويستعرض معلومات وافية عن التطورات والتحولات التي تشهدها المحاكم خلال العام ومؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية والأعمال الإدارية ما يجعله مرجعاً مهماً لكل المهتمين والمختصين

بعد عام حافل بالإنجازات، نضع بين أيديكم هذا التقرير الموجز لأبرز ما حققته محاكم دبي، والذي يحتوي على استراتيجية الدائرة ورؤيتها ورسالتها وأهدافها ومؤشراتها الاستراتيجية، وملخص لعمل جميع الوحدات التنظيمية في محاكم دبي ومشاريعها ومبادراتها ومستوى أدائها، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لمتعاملينا، وتحقيق السعادة للجميع والرفاهية للمجتمع، بما يتماشى مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل

“

أطلقت محاكم دبي حملة “العدالة والتسامح”، تحت شعار “معاً لمجتمع متسامح” بالتسوية والتسامح إلى جانب “مركز التسوية الودية للمنازعات”

”

القدرات، لابتكار طرق وآليات يمكن من خلالها الاستفادة من التنوع الثقافي داخل المجتمع الإماراتي، فالتسامح موجود في كل استراتيجيات ومبادرات الدائرة، القائمة على الوسطية والاعتدال، واحترام مختلف المعتقدات والديانات، وكل ذلك نابع من تقدير القيادة الرشيدة لكل مقيم على أرض الامارات، فـ”ميثاق محاكم دبي للتسامح”، و”مركز التسامح والتسويات” مثالان يحتذى بهما على الإنجازات الرائعة التي تم تحقيقها، كما أطلقت حملة “العدالة والتسامح”، تحت شعار “معاً لمجتمع متسامح” بالتسوية والتسامح إلى جانب “مركز التسوية الودية للمنازعات” الذي يحل النزاعات بين المتخاصمين دون اللجوء إلى المحاكم، ليحقق مبدأ العدالة ويضمن لكل الأطراف حقوقهم بالتراضي، وكذلك “قسم الإصلاح والتوجيه الأسري” الذي يعمل على تقديم الطرق البديلة عن التقاضي بإدارة الأحوال الشخصية من خلال العمل على حل الخلافات الأسرية بالنصح.

الراغبين في الحصول على المعلومة الدقيقة والصحيحة عن العمل القضائي في إمارة دبي، كما يتضمن أبرز مؤشرات عمل المحاكم في جوانبه المختلفة، وما حققته الدائرة من نجاحات في مبادراتها ومشاريعها في عدد من الجوانب، وذلك عملاً بتوجيهات سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، بمواصلة مسيرة تطوير العمل الحكومي لخدمة الناس وسعادتهم باعتبارها أولوية قصوى، واضعين نصب أعيننا دعم الجهات الحكومية في تحقيق مساعيها لرفع كفاءة الخدمات، وزيادة التركيز على المتعاملين، والاستخدام الأمثل للموارد عند تقديم الخدمات الحكومية.

ويرصد التقرير السنوي لمحاكم دبي مؤشرات الأداء العام للمحاكم بدرجاتها الثلاث الابتدائية، والاستئناف والتميز، وفي جميع القطاعات، ولعل أبرز السمات المميزة للعام 2019 في تبنيها ثقافة التسامح، والتعايش المشترك والتعددية، وتعزيز



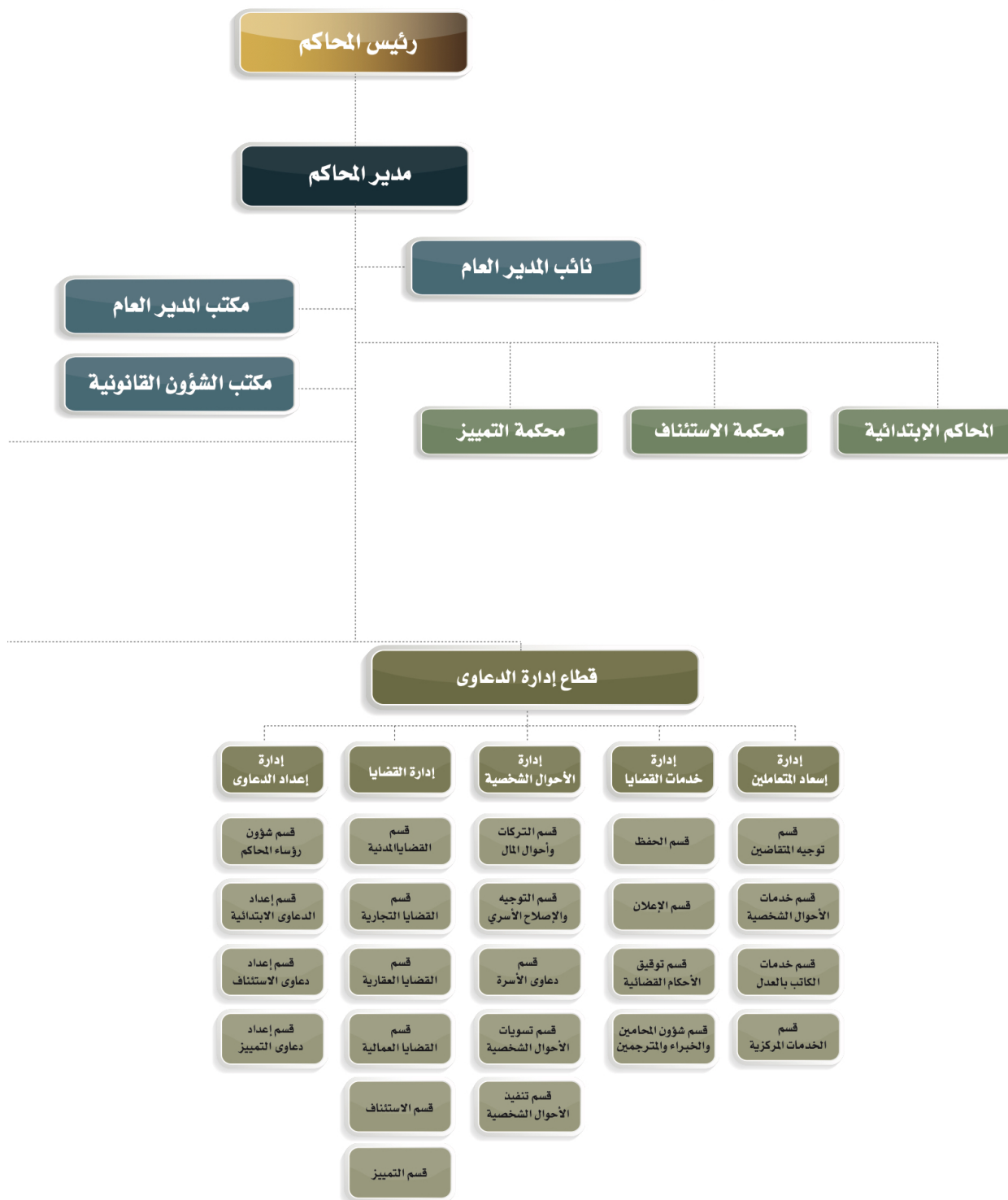
**تسعى محاكم دبي إلى الارتقاء بالأداء
المؤسسي لتغدو محاكم دبي نموذجاً
عالمياً قائماً وفق منظومة إدارية متطورة
تواكب المتغيرات الدولية**



ويصدر التقرير السنوي لمحاكم دبي بشكل منتظم وسنوي، ليوثق جميع الفعاليات والأنشطة التي شهدتها المحاكم على مدار العام وبالتالي فإنه يعد سجلاً للإنجازات محاكم دبي، يقدم معلومات موثقة لذوي الاختصاص والمهتمين من صناع القرار والباحثين، ويعكس التقرير السنوي مدى التزام إدارات محاكم دبي في تحقيق التميز، وسعيها الدائم إلى الارتقاء بالأداء المؤسسي لتغدو محاكم دبي نموذجاً عالمياً قائماً وفق منظومة إدارية متطورة تواكب المتغيرات الدولية، إذ تحرص المحاكم من خلال هذا التقرير على تقييم المراحل التي تم تحقيقها فيما يتعلق بآلية التطوير المستمر المتبعة في النظام القضائي في دبي، ودرجة نجاح المشاريع والمبادرات المدرجة في إطار الخطة التشغيلية، ومدى تحقيقها للغايات الاستراتيجية وتحديد فرص التحسين إن وجدت، والعمل على استدراكها لتعزيز المسيرة نحو رؤيتها المتمثلة في "محاكم رائدة متميزة عالمياً".

كما يعد عام 2019 عام الإنجازات في محاكم دبي حيث دشن سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، "منصة العدالة الرقمية" التي تعتبر من أهم تجسيدات الثورة الرقمية والمرئية للتطبيق القضائي التقني، ومواجهة الوتيرة العالية التي تتميز بها حركة التنمية الشاملة في دبي، وتبني الحلول المبتكرة التي تتماشى مع توجه حكومة دبي للوصول إلى نقلة نوعية في إجراءات التقاضي، حيث تحرص محاكم دبي على الارتقاء الدائم بخدماتها وتحويلها إلى تقنيات ذكية، وعلى تطوير منظومتها القضائية والبنية التحتية التشريعية، لمواكبة أحدث الابتكارات، لتقديم أفضل وأرقى الخدمات وتسهيلها للمتعاملين، ورفع الكفاءة التشغيلية، واستخدام التقنيات الحديثة لإنجاز معاملات المراجعين عن بعد، حيث تمتاز دبي بأنها توفر خيار التقاضي من خلال نظام قضائي متطور يسخر التقنيات الحديثة ليفوق توقعات المتعاملين.

الهيكل التنظيمي (القضائي والإداري)







2019

التقرير السنوي

المحتويات

التقرير السنوي 2019 بإشراف:

- الهيئة القضائية

- إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل / محاكم دبي

يسعدنا تواصلكم معنا عبر :

البريد الإلكتروني: dcstragrp@dc.gov.ae

هاتف: +97143347777

صندوق البريد: 4700 دبي، الإمارات العربية المتحدة



الباب الأول ◀ مواصلة المسيرة الاستراتيجية

- محاكم دبي بالأرقام
- استراتيجية المحاكم
- نتائج السعادة
- الخدمات الذكية
- مؤشرات البنية التحتية
- إنفاذ العقود
- خارطة الاستراتيجية
- الجوائز والإنجازات
- عام التسامح
- مبادرات نوعية مع الشركاء
- المسرعات الحكومية
- مستشار السعادة الأسرية
- استراتيجية واثقة لمحاكم لا ورقية

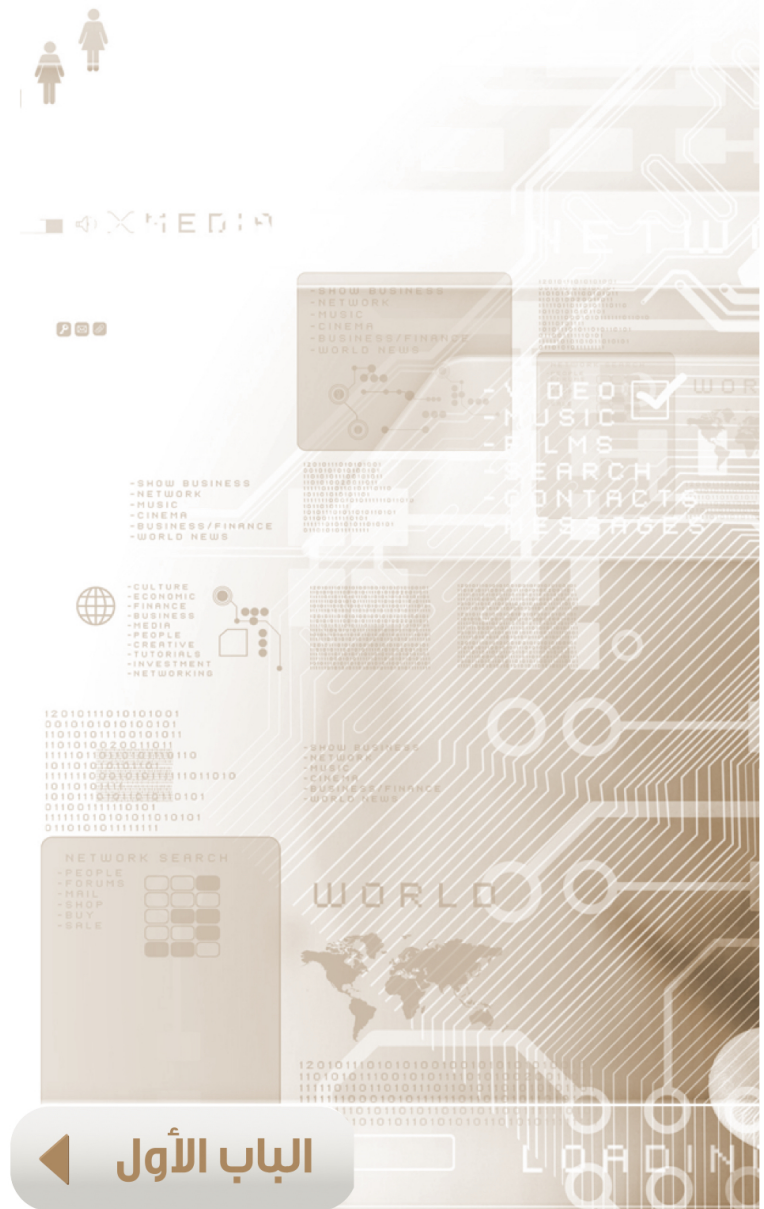
الباب الثاني ◀ تعزيز الأداء

- مجموع القضايا
- المحاكم الابتدائية
- محكمة الاستئناف
- محكمة التمييز
- التسامح والتسويات الودية

الباب الثالث ◀ تمكين الموارد البشرية

الباب الرابع ◀ الحضور الإعلامي





مواصلة المسيرة الاستراتيجية

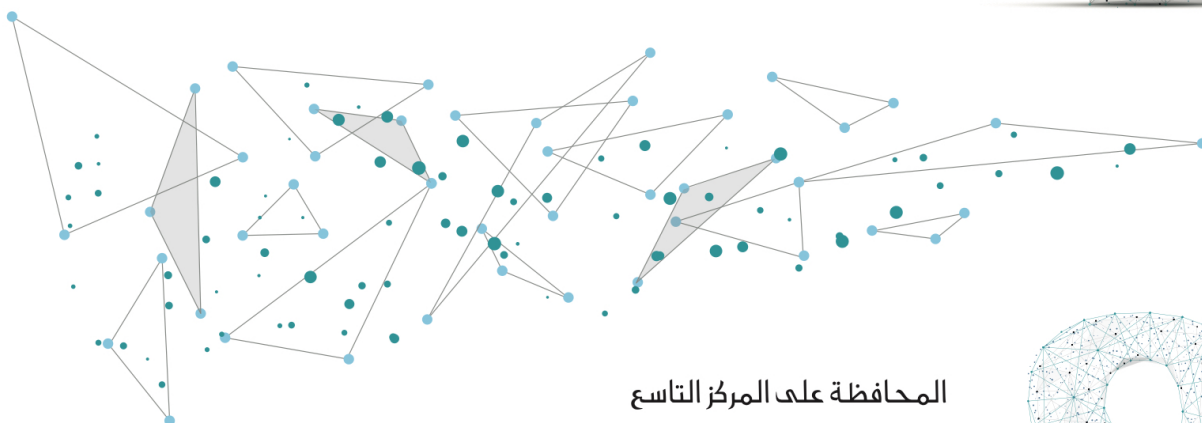
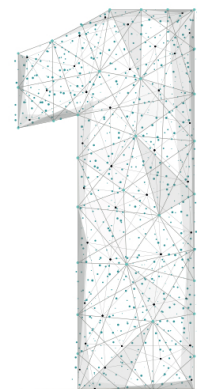
2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول

المحافظة على المركز الأول على المستوى العربي

بمعيار التنافسية وفق تقرير البنك الدولي
للعام الخامس على التوالي.



المحافظة على المركز التاسع على مستوى العالم

بمعيار التنافسية وفق تقرير البنك
الدولي للعام الثاني على التوالي



نسبة الفصل في أوامر الأداء وإنفاذ العقود التجارية خلال عام 2019

100%

[الفهرس الرئيسي](#)
[الباب الرابع](#)
[الباب الثالث](#)
[الباب الثاني](#)

بالأرقام

محاكم دبي
DUBAI COURTS



”محاكم رائدة متميزة عالمياً“، وإدارتها الواسع لدورها المحوري في العملية التنموية الشاملة التي تشهدها الإمارة منذ عقود، وإيمانها بأن ما تحقّقه من مكاسب إيجابية إنما سيصب في رصيد دولة الإمارات بأسرها، وسيعود بالمنافع على تصنيف الدولة في أكثر من مجال. ولا شك أن المحافظة على هذه الإنجازات إنما تمت عبر الجهود البارزة والمتراكمة التي بذلتها فرق العمل في مختلف مواقع العمل بشكل منهجي ومدرّوس عاماً بعد آخر، والتي تجلت بالمبادرات والمشاريع النوعية وخطط التحسين المستمر في العمليات والخدمات القضائية والإدارية، والتي قادت بمجموعها إلى الارتقاء بالقدرات التنافسية لمحكمة دبي على المستوى العالمي، والتي سنستعرضها بالتفصيل في هذا التقرير.

حافظت محكمة دبي على مكتسباتها التي حققتها في العام الماضي، والتي عكس جانباً منها تقرير التنافسية الذي يصدره البنك الدولي سنوياً، لاسيما من حيث حلولها في المرتبة التاسعة عالمياً في محور إنفاذ العقود للسنة الثانية على التوالي وتحقيقها نتائج متقدمة عالمياً في عدد من المؤشرات الأخرى، علاوة على حفاظها على موقعها الريادي إقليمياً بحلولها في المركز الأول عربياً في محور إنفاذ العقود للعام الخامس على التوالي، الأمر الذي يجسد سعيها الدائم نحو الصدارة عملاً والتزاماً بتوجيهات القيادة العليا وفي مقدمتها توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، كما يؤكد عزمها على مواصلة المسيرة الراسخة نحو تحقيق رؤيتها في أن تكون

2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول

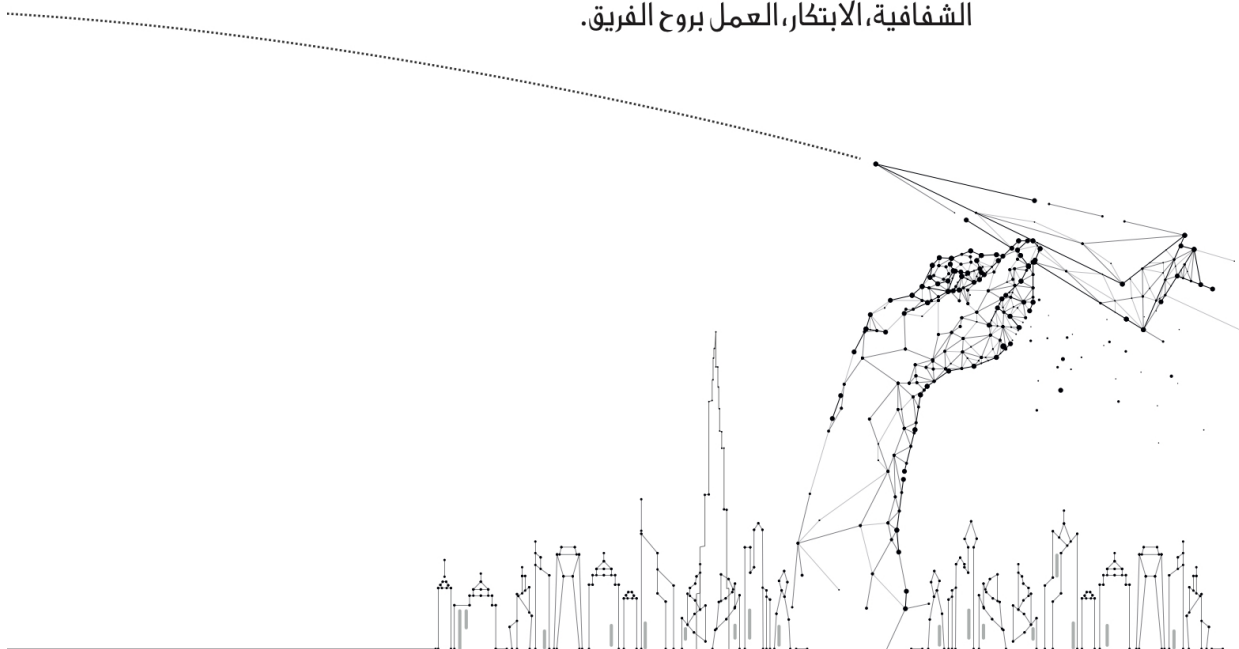
استراتيجية المحاكم

2021 - 2017

الرؤية: محاكم رائدة متميزة عالمياً.

الرسالة: تحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة
والسرعة وتقديم خدمات قضائية ميسرة
الوصول للجميع.

القيم: العدل، الاستقلالية القضائية،
الشفافية، الابتكار، العمل بروح الفريق.



[الفهرس الرئيسي](#)[الباب الرابع](#)[الباب الثالث](#)[الباب الثاني](#)

المحاور الاستراتيجية

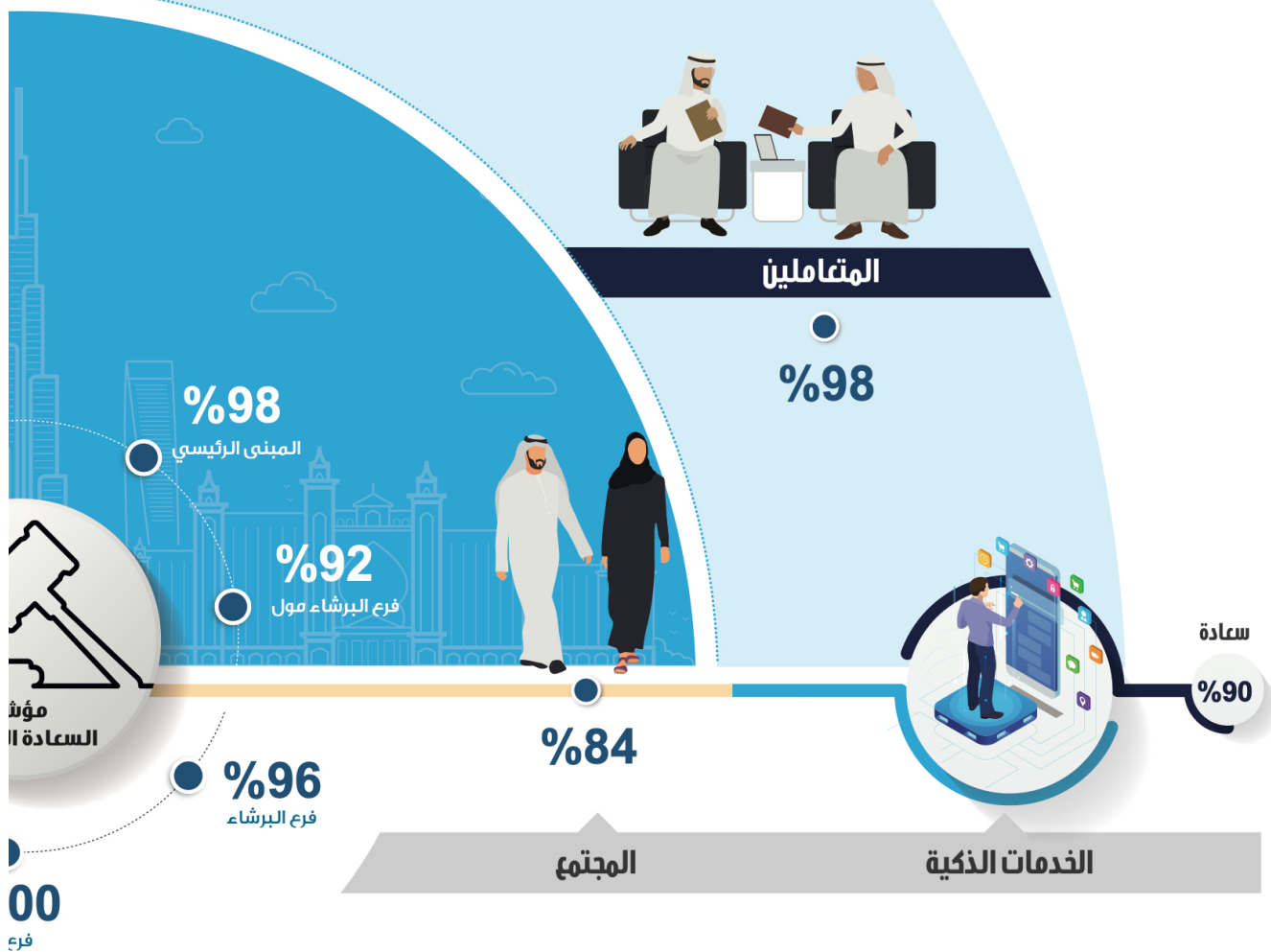


2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول

نتائج السعادة 2019



الفهرس الرئيسى

الباب الرابع

الباب الثالث

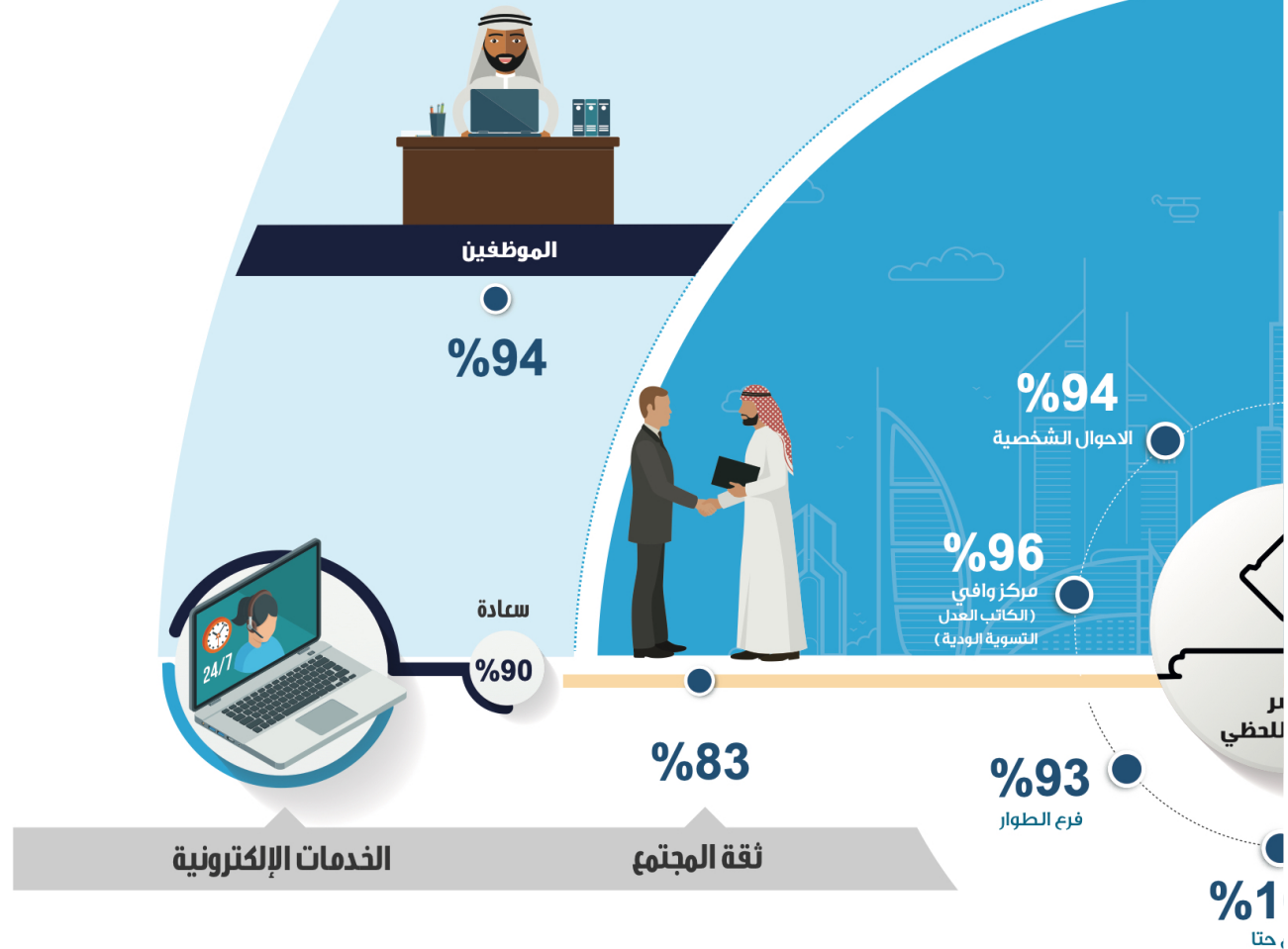
الباب الثاني

مؤشر السعادة العام

دائرة محاكم دبي
%94

الخدمات والموقع الإلكتروني
%90

الخدمات الذكية
%68



نتائج السعادة *

2019	2018	2017	مؤشر السعادة	
%94	%93	%83	الموظفين	مؤشر السعادة العام
%98	%97	%96	المتعاملين	
%84	%66	%55	المجتمع	
94%	94%	%95.67	دائرة محاكم دبي الخدمات والموقع الإلكتروني الخدمات الذكية (حكومة دبي الذكية)	السعادة اللحظي
%90	%88	%91.1		
%68	%70	%74.3		
%98	%95	%96.50	المبنى الرئيسي	
%94	%94	%94.16	الأحوال الشخصية	
%96	%95	%96.67	فرع البرشاء	
%92	%92	%97.97	فرع البرشاء مول	
%96	%91	%97.22	مركز وافي (الكاتب العدل - التسوية الودية)	
%93	%92	%93.90	فرع الطوار	
%100	%87	%97.97	فرع حتا	

* وهو نتيجة لطرح سؤال واحد لكل فئة من الفئات المدرجة في السعادة العامة عبر القنوات الإلكترونية المتاحة.

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني

نتائج استبيان السعادة

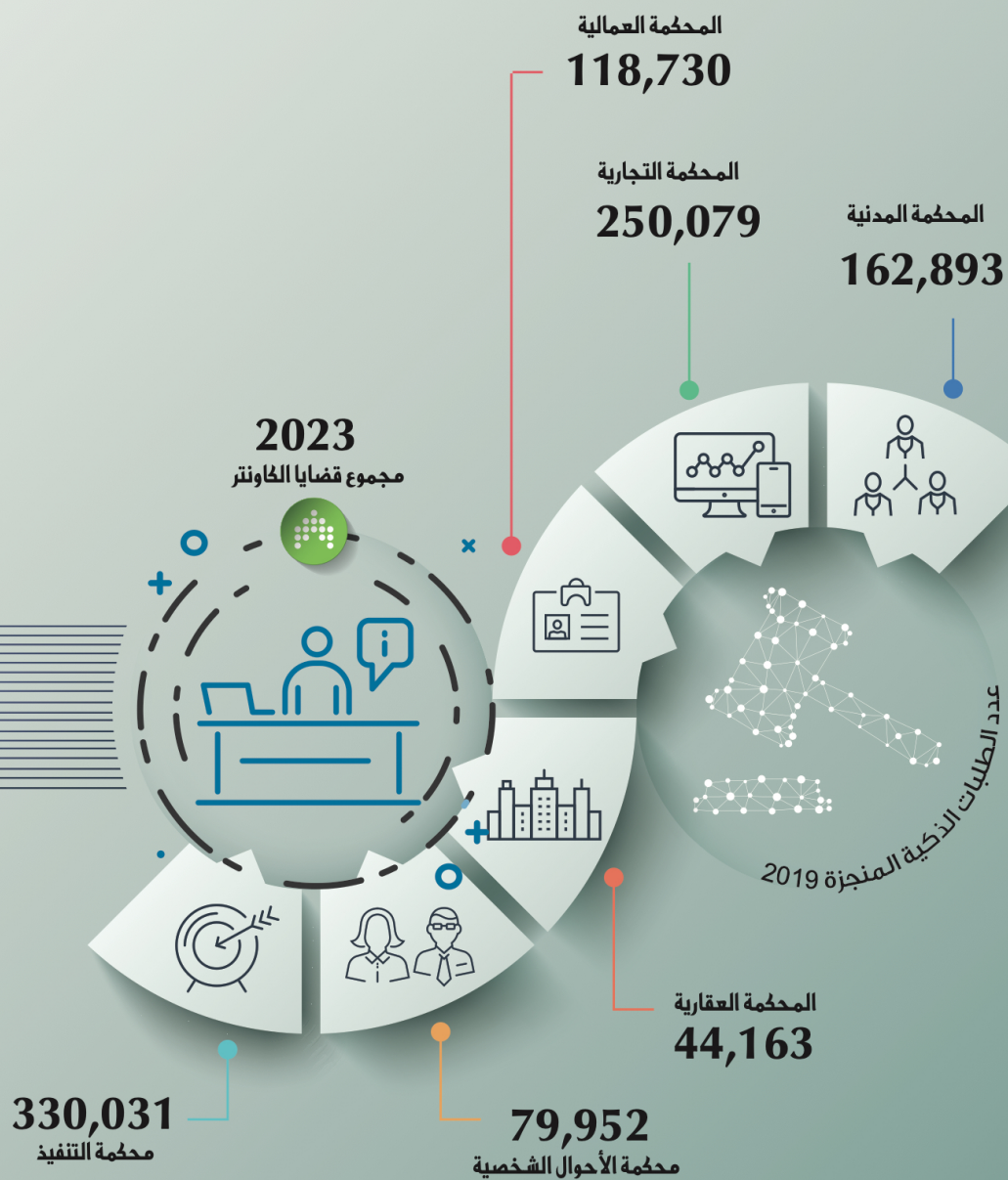
2019	2018	2017	المقياس
%91	%91	%92	سعادة الموارد البشرية
%96	%95	%93	محاكم دبي
%94	%93	%94	الخدمات الالكترونية
%94	%93	%94	الخدمات الذكية
%98	%95	%98	الشركاء
%94	%92	%91	الموردين
%93	%97	%95	سعادة المجتمع



2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول



الخدمات الذكية 2019

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني

ذري

الإدارة العامة للتحريات
والمباحث الجنائية

1569

المؤسسة العقابية
و الإصلاحية

1893

قريب - معاملات
الأحوال الشخصية
فرع حقا

279

إجمالي عدد مسجلي التطبيقات
الذكية لمحاكم دبي

6505

مجموع القضايا الإلكترونية

66,440

نسبة إجمالي التسجيل الإلكتروني

%97.04

عدد المزادات الذكية

4548

نتائج برامج المحاكم 2019

4 مراكز

العضيد

258,933
اجمالي المتعاملين

وجهتي

شور

1700 متعامل

وتم اعداد عدد 10 خرائط
عن الاجراءات بعدة لغات

التحويل البنكي

%76.92

805

استشارة مجانية

1300

ساعة استشارة
عدد المكاتب المتطوعة

91

مكتب محاماة متطوع

2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول



مؤشرات البنية التحتية 2019

المحقق	المستهدف	المقياس
%99.99	%99.9	نسبة توفر الخدمات الإلكترونية (نسبة وكفاءة استخدام التقنية)
%100	%100	نسبة توفر الشبكة الداخلية للأفرع
%100	%90	نسبة التهديدات الأمنية المعلوماتية المحولة
%100	%100	فعالية الصدد لمحاولات الاختراق
%98	%95	نسبة ترقية البنية التحتية للإصدارات الموصى بها (حدثات التقنية)
%92	%80	نسبة ترقية الأنظمة للإصدارات الموصى بها
%100	%100	نسبة إنجاز الاختبار الدوري لخطة التعافي من الكوارث

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني

عدد المتفاعلين

عدد المتابعين

مركز الاتصال 2019

58892



908



317141



28185



خدمة المحادثة
الفورية (live chat)

19,448 متعامل



72640



38959



28164



52700



56,850 مكالمة

- استفسارات القضايا
- الأحوال الشخصية
- الكاتب العدل
- الخدمات المجتمعية
- الملاحظات

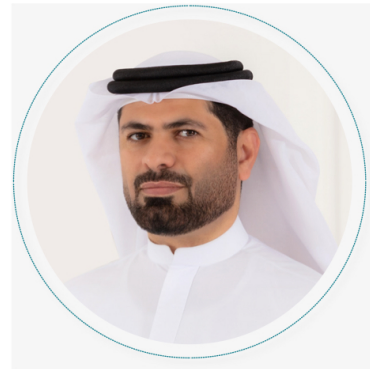
2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول



يشكل العمل على رفع القدرات التنافسية أولوية من أولويات العمل في محاكم دبي ويحظى باهتمام كبير من قيادتها، وقد تجلّى ذلك عبر العمل الطويل عاماً بعد آخر وفق رؤية استراتيجية وعمل منهجي، يقوم على ابتكار المزيد من الخدمات النوعية، وتبادل التطبيقات التي أثبتت جدارتها، علاوة على تبني معطيات التقنية بما في ذلك الإسهام في مسيرة التحول الذكي الذي تشهده حكومة دبي، وتطبيق أفضل الحلول الإلكترونية.



سعادة القاضي محمد السيوسي

[الفهرس الرئيسي](#)
[الباب الرابع](#)
[الباب الثالث](#)
[الباب الثاني](#)


إنفاذ العقود

2021
التاسع عالمياً
الأول عربياً

عالمياً للسنة الثانية على التوالي والمرتبة الأولى عربياً للسنة الخامسة على التوالي، في محور إنفاذ العقود ضمن التقرير السنوي للبنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ما يؤكد المكانة المرموقة للدولة على خريطة أكثر دول العالم تنافسية، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وتحقيقاً لرؤية محاكم دبي وتوجهاتها الاستراتيجية.

وتدرك محاكم دبي أن الطريق لتحقيق أهدافها في هذا المجال إنما يستدعي فرق عمل وموارد بشرية مؤهلة تأهيلاً نوعياً، لذلك فإنها لا تدخر جهداً في إعداد الكوادر الكفيلة بإنجاز أهدافها، وتزويدها بالمهارات والخبرات اللازمة عبر تلبية مختلف الاحتياجات التدريبية ووفق أحدث الأساليب المتاحة محلياً وعالمياً. وبموجب تلك الجهود، تمكنت محاكم دبي (وهي الممثل الحصري لدولة الإمارات العربية المتحدة) من الحفاظ على المرتبة التاسعة

حافظت المحاكم على المركز التاسع على مستوى العالم بمعيار التنافسية وفق تقرير البنك الدولي للعام الثاني على التوالي، والمركز الأول إقليمياً للسنة الخامسة على التوالي.

والبنك الدولي هو شراكة عالمية فريدة انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للشؤون النقدية والمالية الذي انعقد في عام 1944، ويضم اليوم مجموعة من خمس مؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).
- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA).
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).
- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID).

وهي تعمل معاً كوحدة واحدة متكاملة، وجميعها التزام مشترك من أجل تقديم حلول مستدامة لتقليص الفقر ومواجهة التحديات الإنمائية، وبناء الرخاء المشترك في البلدان النامية، وذلك عبر المساعدات المالية والمشاريع المساندة لجهود التنمية، ويعمل على تشجيع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز مبادئ الاشتغال والابتكار والكفاءة والفعالية والمساءلة، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن بنوك التنمية متعددة الأطراف والجهات المانحة والمجتمع المدني والمؤسسات. ويبلغ عدد البلدان في مجموعة البنك الدولي 190 بلداً، ممثلين من خلال مجلس المحافظين في البنك.



THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

البنك الدولي - سهولة ممارسة الأعمال

الفهرس الرئيسى

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني

حلت محاكم دبي في المركز 32 عالمياً من أصل 126 في الترتيب النهائي، فيما حققت المركز 19 في مؤشر العدالة الجنائية والمرتبة 26 في مؤشر العدالة المدنية، وذلك وفق مؤشرات مشروع العدالة العالمية الذي هو منظمة مستقلة غير ربحية متعددة التخصصات، أسسها وليام نيوكوم في عام 2006 بالولايات المتحدة الأمريكية، وتستقطب المؤيدين من جميع أنحاء العالم ومن مختلف الاهتمامات والتخصصات، وتعمل على النهوض بسيادة القانون حول العالم، وذلك من خلال إجراء البحوث وجمع البيانات والبرامج العملية التي توفرها عبر شبكة نشطة وعالمية. وتهدف إلى دعم التنمية عبر مكافحة الفساد والفسق والتأسيس لمجتمعات العدالة والفرص المتكافئة والحكم الرشيد، واحترام الحقوق الأساسية والعدالة.



مشروع العدالة الدولية لسيادة القانون (WJP)

وتأتي هذه الإنجازات لتؤكد نجاح المسيرة الاستراتيجية نحو التميز وتعزيز القدرات التنافسية للمحاكم والتي بدأتها منذ عدة سنوات بالعمل على العديد من المحاور:

2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول



الترتيب السابق	التكلفة من قيمة الدعوى %	الوقت/يوم	الجودة القضائية من 18	النسبة من 100 %	الدولة	الترتيب الحالي على مؤشر إنفاذ العقود التجارية
1	25.8	164.0	15.5	84.5	سنغافورة	1
2	12.7	290.0	14.5	84.1	كوريا الجنوبية	2
3	9.9	400.0	14	81.3	النرويج	3
4	22.0	370.0	16	81.3	كازاخستان	4
6	16.2	496.3	16.5	80.9	الصين	5
5	23.2	402.0	15.5	79.0	أستراليا	6
7	23.6	370.0	15	78.8	ليتوانيا	7
13	17.3	455.0	13.5	76.1	إستونيا	8
9	21.0	445.0	14	75.9	دولة الإمارات العربية المتحدة	9
10	20.6	397.0	13	75.5	النمسا	10
باقي دول العالم					190-11	

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني

المستوى الثاني

المستوى الأول

التميز الدولي (التنافسية)

نسبة سعادة المتعاملين

نسبة سعادة المجتمع

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

معدل الفصل العام

معدل دقة الأحكام

معدل الاسناد العام

نسبة و عمر القضايا المتداولة

نسبة التسوية الودية

معدل مدة التنفيذ العام

معدل مدة التنفيذ

جودة خدمات المتعاملين

فعالية تحول
الخدمات الالكترونية والذكية

كفاءة استغلال القدرات

فعالية تبني
الخدمات الالكترونية والذكية

دراسات و بحوث استشراف المستقبل

الابتكار و تطوير الموارد

الريادة
والتنافسية

الذكاء
والاستدامة

الابتكار
واستشراف
المستقبل

الخارطة الاستراتيجية

الجوائز والإنجازات على المستويات المحلية والدولية..

البشرية، وقد تمكنت في عام 2019 من نيل الجوائز المبينة في الجدول المرفق.

لطالما ترجمت الجوائز التي تنالها محاكم دبي مستويات التميز التي تحققها في مستويات خدماتها، وتعكس تطور أعمالها وقدرات مواردها

نبذة عن الجائزة

تقديرًا من جمعية العلاقات العامة البحرينية للجهود المبذولة في مجال العلاقات العامة والإعلام من كافة الجهات والأفراد في منطقة الخليج العربي، والهادفة إلى تأطير وتطوير مهنة العلاقات العامة والإعلام، فقد قررت الجمعية تدشين "جائزة الشراع الذهبي للتميز في العلاقات العامة"، والتي ستمنح إلى المؤسسات والأفراد المتميزين في هذا المجال، وذلك وفقًا لمعايير دولية تم وضعها بعناية، ومن خلال لجنة تقييم محترفة ومستقلة ومحيدة.

الجهة المنظمة

جمعية العلاقات العامة
البحرينية - البحرين

الجائزة

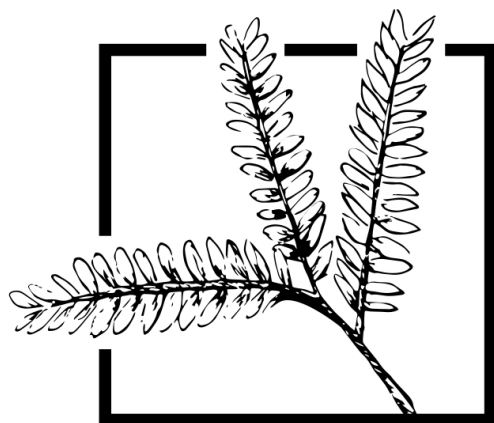


تهدف هذه الجوائز إلى تقدير ومكافأة التميز في الأعمال في جميع القطاعات، الخاصة والعامة والجمعيات الخيرية. وهي مفتوحة للمؤسسات من أي حجم فضلاً عن الأفراد، في أي مكان في العالم، ويتم تشجيع أولئك الذين يشعرون أنهم يعملون أكثر ذكاءً من منافسيهم لخلق ميزة تجارية. لا يتعين على المشتركين في جوائز التميز العالمي للأعمال أن يزاووا أعمالهم على مستوى العالم، حيث يعمل العديد من الفائزين السابقين على المستوى الوطني أو الإقليمي في مقاطعة واحدة فقط.

جائزة التميز العالمية
للأعمال - المملكة المتحدة



فازت محاكم دبي عن فئة الموظف الجديد المتميز (أقل من عامين) في إحدى فئات جوائز التميز العالمية للأعمال

[الفهرس الرئيسي](#)
[الباب الرابع](#)
[الباب الثالث](#)
[الباب الثاني](#)


عام التسامح YEAR OF TOLERANCE

حيث شهد هذا العام مبادرات استثنائية لتعزيز هذه القيمة بين مختلف الفئات ذات الصلة من موظفين ومتعاملين وعموم أفراد المجتمع، وقد نالت تلك المبادرات بمشاركة واسعة واهتماماً كبيراً من قبل المستهدفين، ومن أهم تلك المبادرات:

تحظى قيمة "التسامح" بأهمية كبيرة في محاكم دبي، ولطالما شكلت جزءاً محورياً من ثقافتها على امتداد السنوات السابقة؛ لكنها حظيت بالمزيد من الاهتمام في عام 2019 الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة؛ عاماً للتسامح،

حملة التبرع بالدم نظمها فريق إسعاد الموظفين



حيث نظم فريق إسعاد الموظفين بمحاكم دبي حملة للتبرع بالدم تزامناً مع "عام التسامح"، وبالتعاون مع مركز خدمات نقل الدم والأبحاث بالشارقة، تحت شعار "قطرة دم تساوي حياة"، للإسهام في إنقاذ حياة المرضى، ولتوعية الموظفين بأهمية التبرع، ولترسيخ مبدأ العمل التطوعي.

الاحتفاء بكبار المواطنين في يومهم العالمي

الخطط والبرامج لتمكينهم من الإسهام بخبراتهم في مختلف مجالات الحياة، ورعايتهم بالشكل الأمثل الذي يضمن لهم الاستقلالية والحياة الكريمة.

احتفت محاكم دبي باليوم العالمي لكبار السن والذي يصادف الأول من أكتوبر من كل عام، والذي يهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية حماية ودمج كبار السن في المجتمع ووضع



[الفهرس الرئيسي](#)
[الباب الرابع](#)
[الباب الثالث](#)
[الباب الثاني](#)

إطلاق حملة "العدالة والتسامح" تحت شعار "معاً لمجتمع متسامح"

تقدمها فيما يتعلق بالتسوية والتسامح، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في ترسيخ مكانة دولة الإمارات عاصمة عالمية للتسامح، علاوة على تأكيد قيمة التسامح باعتبارها عملاً مؤسسياً مستداماً، ولتعميم قيمة التسامح والحوار وتقبل الآخر والانفتاح على الثقافات المختلفة، ما يعود بالآثار الاجتماعية الإيجابية على المجتمع بأسره.

حيث أطلقت محاكم دبي حملة "العدالة والتسامح" في دبي فيستيفال سيتي في سبتمبر من عام 2019، تحت شعار "معاً لمجتمع متسامح"، وذلك لنشر رسائل التسامح والسلام لكافة فئات المجتمع، وتضمنت الحملة العديد من الفعاليات عن جملة من الإنجازات والمبادرات التي تقدمها في مجال التسويات والخدمات الخاصة التي



الإسهام في مبادرة "ياك العون" للإفراج عن السجناء المتعثرين مالياً في دبي

مشهورة عن التسامح وسؤال الموظفين عن القائل، إضافةً إلى ورشة عمل بعنوان "مفاتيح التسامح" تخللها تطبيقات عملية عن المفاهيم الأساسية للتسامح وإعداد المشاركين وتمكينهم من توظيف المفاتيح الستة للشخصية المتسامحة في حياتهم المهنية والشخصية، وكذلك تنظيم عدد من المحاضرات التي تناولت ثقافة التسامح ومفهومه وجذوره في المجتمع الإماراتي، الذي يحتضن اليوم أكثر من 200 جنسية من مختلف الديانات في تعايش وانسجام ومحبة على ثرى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهي مبادرة إنسانية أطلقتها المحاكم بالتعاون مع صحيفة "الإمارات اليوم" ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، بهدف السعي للإفراج عن السجناء المعسرين من المواطنين، الذين ترتبت عليهم قضايا مالية، وحكم عليهم في إمارة دبي، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص ورجال الأعمال على تبني هذه المبادرة، وتقديم الدعم اللازم للفئة المستهدفة منها.

وإلى جانب المبادرات السابقة؛ نظمت محاكم دبي عدداً من الفعاليات بالتزامن مع "المهرجان الوطني للتسامح والأخوة الإنسانية" الذي نظّمته وزارة التسامح في نوفمبر من عام 2019 تحت شعار "على نهج زايد"، حيث قام فريق التسامح في المحاكم بإطلاق عدد من الفعاليات منها التعريف بأبرز رموز التسامح من خلال مسابقة "من القائل" التي تقوم على نشر مقولات

ميثاق التسامح في محاكم دبي

لتعهد نحن في محاكم دبي بدعم البرنامج الوطني للتسامح لدولة الإمارات العربية المتحدة،

إطلاقاً من ثوابت وطنية راسخة في التعامل مع مختلف الجنسيات والثقافات والأديان،

ومن حرص الدولة على إستدامة قيم التسامح والمحبة والتعايش والمودة بين جميع من يعيش على أرض دولة الإمارات

ومن رسالة التسامح لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

ويتمحور ميثاق التسامح في محاكم دبي حول البرنامج الوطني للتسامح الذي يهدف إلى تعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح، وترسيخ دور الأسرة المترابطة في بناء المجتمع المتسامح، وإثراء المحتوى العلمي والثقافي للتسامح، وذلك من خلال:

- ضمان استمرارية منظومة محاكم دبي للتسوية الودية والصالح وتطويرها.
- الاستمرار في تقديم خدمات مبنية على إحترام وتفهم التعددية الثقافية للمجتمع.
- تعزيز جهود وأنشطة التوعية المجتمعية في مجال الصالح.



[الفهرس الرئيسي](#)
[الباب الرابع](#)
[الباب الثالث](#)
[الباب الثاني](#)


مبادرات نوعية مع الشركاء

والتعاون مع بقية المؤسسات والفعاليات المجتمعية هي سبيل لا غنى عنه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي إطار أدوارها في مسيرة التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة؛ نفذت في عام 2019 عدداً من المبادرات النوعية مع شركائها:

أسوةً بالأعوام السابقة، أطلقت محاكم دبي عدداً من المبادرات التطويرية التي تسهم في تسهيل الأعمال وتسريع إجراءات التقاضي وتحسين آليات العمل، كما جاء بعض منها تلبيةً لإعلان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة عام 2019 عاماً للتسامح. وإيماناً من محاكم دبي بأن الشراكة

2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول



المسرعات الحكومية
GOVERNMENT ACCELERATORS
UAE Government Initiative مبادرة من حكومة الإمارات



المسرّع الحكومي لمشروع التنفيذ الإلكتروني المباشر للأحكام والقرارات والإنابات

الاستخدام الحصري للنظام. وتم في سياق هذا المشروع النوعي وضع نطاق عمل المشروع وخطة العمل، وتوقيع اتفاقية لإدارة النظام مع مزادات الإمارات، كما تم إدخال كافة الجهات القضائية الاتحادية والمحلية ضمن النظام، ثم إدخال كافة الجهات المحلية والاتحادية ذات العلاقة، والاتفاق على تطبيق كافة الإنابات عبر النظام الإلكتروني.

تسهم محاكم دبي مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين وفي مقدمتهم وزارة العدل ودائرة القضاء بأبوظبي ودائرة محاكم رأس الخيمة في تطبيق نظام إلكتروني موحد للإنابات القضائية على مستوى الدولة بهدف رفع نسبة تنفيذ الإنابات في محاكم التنفيذ في الدولة، ورفع مستويات سرعة تنفيذ الأوامر القضائية، وضمان الشفافية والوضوح في قرارات التنفيذ من خلال

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني

عدد المحاكم والجهات التي تم ربطها
بنظام الانابات وعددها 72 وهي كالاتي:

9067 إنابة

إجمالي عدد الإنابات التي تم تنفيذها
خلال عام 2019

8	جهات محلية	دبي
4	محاكم	أبوظبي
7	محاكم	الشارقة
16	جهة محلية	عجمان
3	محاكم	أم القيوين
4	محاكم	الفجيرة
3	جهة محلية	راس الخيمة
4	محاكم	
2	محاكم	
4	جهات محلية	



ثمار المشروع



مشروع خدمة الإرشاد الاجتماعي والإصلاح الأسري (مستشار السعادة الأسرية)

الفوائد المحققة:

- إمكانية الحصول على الخدمة في أي وقت (24 ساعة يومياً) ومن أي مكان.
- عدم الحاجة للعنصر البشري حيث إن جميع الخدمات تقدم بتقنية الذكاء الاصطناعي.
- الخدمات المقدمة مبنية على خبرات عملية وعلمية وقانونية وبأفضل الممارسات العالمية المطبقة في مجال الإرشاد الأسري.
- تقديم الخدمات بطريقة ميسرة وبسرعة تامة لتعزيز الاستدامة الاجتماعية والتلاحم.
- جميع الخدمات تقدم إلكترونياً بلا أوراق.
- الإسهام في برامج إعادة التأهيل واقتراح خطة التدريب المناسبة للفئات المستهدفة.
- يعتبر البرنامج مستشار شخصي موثوق لأفراد المجتمع في أمورهم الاجتماعية وحل مشكلاتهم.

تم إطلاق خدمة الإرشاد الاجتماعي والإصلاح الأسري بالتعاون مع هيئة تنمية المجتمع، وهي متاحة لجميع أفراد المجتمع عبر تقنية الذكاء الاصطناعي وبدون تدخل بشري، ويأتي في إطار مساعي المحاكم لتسخير الذكاء الاصطناعي في تعزيز التلاحم المجتمعي والسعادة الأسرية، عبر إطلاق أول مستشار تفاعلي على مدار الساعة، حيث يقدم البرنامج خدمات الإرشاد الاجتماعي والإصلاح الأسري المبنية على فهم مشكلاتهم وتحليل شخصياتهم ووضع الخطط المناسبة لتدريبهم وتأهيلهم الاجتماعي، ويتولى البرنامج متابعة حالتهم بشكل دوري وإعداد واعتماد اتفاقية الصلح بين الزوجين، ويعمل البرنامج بتقنية الذكاء الاصطناعي ويتواصل مع أفراد الأسرة مباشرة دون أي تدخل بشري.

الفهرس الرئيسى ^

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني





استراتيجية واثقة لمحاكم لا ورقية

إذ تم تبني استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية التي وضعت في عام 2018 بهدف توظيف التقنية المتطورة في بناء منظومة متكاملة للعمل الحكومي الخالي من الأوراق تماماً بحلول عام 2021، حيث انضمت محاكم دبي بشكل واسع إلى تلك الاستراتيجية في عام 2019 عبر إطلاقها باقة من المبادرات التي من شأنها الحد من استهلاك الورق في شتى مفاصل العمل وذلك ضمن المرحلة الأولى لتحقيق المستهدفات:

تلبيةً للتوجهات الحكومية في التحول الرقمي واستجابة لمقتضيات التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية؛ دأبت محاكم دبي منذ عدة سنوات على إطلاق المبادرات المختلفة التي شجعت من خلالها على الحد من استهلاك الورق في سياق توجيهها الاستراتيجي نحو التحول الرقمي أثناء تأدية أعمالها وتقديم خدماتها المتنوعة لجميع فئات المتعاملين؛ وقد شهد العام الماضي تحقيق قفزات نوعية في هذا السياق،

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني



مبادرة "التحصيل الإلكتروني"

الرامية لتطوير نظام لتحصيل الرسوم والأمانات دون الحاجة لطباعة الإيصال للمتعاملين، وقد تم بموجبها الاستغناء عن 1,770,237 ورقة من خلال:

- 1- رفع نسبة التحول الرقمي 100%.
- 2- إلغاء الطابعات وخفض نسبة الورق والحبر 100%.
- 3- تحسين كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية وإلغاء الحاجة لجهود الأرشفة التقليدية.

جهودنا في استراتيجية دبي الورقية

أثمرت مبادرات محاكم دبي بشكل فاعل مع مبادرات بقية الجهات الحكومية في تجاوز مستهدفات استراتيجية دبي للمعاملات الورقية، حيث تم بلوغ نسبة إنجاز 55.46% لغاية نوفمبر 2019، وذلك من خلال تخفيض استهلاك الورق بمقدار 7,559,156 ورقة من أصل المستهدف النهائي والمقدر بـ 13,629,924 بناءً على استهلاك عام 2018، وذلك من خلال تحقيق التخفيضات

مبادرة "العدالة الرقمية"

والتي تهدف إلى تحقيق التحول الإلكتروني والذكي في إدارة ملفات القضايا، والتي كان من ثمارها الاستغناء عن 1,000,000 ورقة من خلال:

- 1- خفض زمن الوصول لمكان الخدمة من ساعة إلى 5 دقائق.
- 2- خفض نسبة الورق 100%.
- 3- رفع نسبة الاكتمال والتحول الرقمي 100%.
- 4- تقليل مدة الفصل في الدعاوى من 3 أشهر إلى شهر.
- 5- خفض تكلفة القرطاسية والانتقال على المتعامل بنسبة 100%.

مبادرة "الرسائل الذكية"

وتسعى لتطوير نظام لإنجاز جميع المخاطبات والرسائل المتعلقة بالقضايا باختلاف أنواعها وتصنيفاتها إلكترونياً، وقد أضافت للجهود السابقة الاستغناء عن 1,000,000 ورقة من خلال:

- 1 - رفع نسبة التحول الرقمي 100%.
- 2 - إلغاء الطابعات وخفض نسبة الورق والحبر 100%.
- 3 - تحسين كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية وإلغاء الحاجة لجهود الأرشفة التقليدية.
- 4 - الاستغناء عن المراسلين والمندوبين.
- 5 - خفض زمن وصول الرسائل للجهات المعنية من معدل أسبوع إلى أقل من 5 دقائق.



- 2 - التعريف وإشراك الجميع في مختلف المراحل للعمل بروح الفريق وضمان تحقيق الهدف.
- 3 - إضافة نسبة التحول ضمن معايير الجوائز الداخلية.
- 4 - تبني تقارير نسبة التحول الشهرية على مستوى الوحدات ومراجعتها بشكل ربعي من المجلس القيادي.
- 5 - التشجيع والاحتفاء.

خطى راسخة نحو مستقبل لا ورقى

بناءً على المنجزات المحققة؛ تخطو محاكم دبي بخطى راسخة نحو أهدافها في إطار استراتيجية دبي للمعاملات الورقية، وقد أسهمت عدة عوامل في إنجاح الجهود وبلوغ المستهدفات، وأهم تلك العوامل دعم

الآتية:

- 3,1 مليون ورقة من الخدمات المقدمة للمتعاقلين.
- 4,2 مليون ورقة من العمليات الرئيسية والداعمة.
- 115 ألف ورقة من الورق المطبوع اختياريًا.

مبادرات إدارة التغيير

وفي إطار الجهود المبذولة لترسيخ تلك المبادرات وضمان نجاحها لتحقيق المستهدفات؛ تم التركيز على تغيير الثقافة في أروقة المحاكم من خلال المشاركة والتمكين والتشجيع والتقييم عبر الآتي:

- 1 - تم تشكيل فريق التحول اللاورقي في القطاع القضائي لتعزيز وتشجيع القطاع القضائي.



القيادة العليا والمبادرة والقُدوة في التطبيق، وتوفير بنية تقنية مترابطة قابلة للتطوير، ووجود جوائز وبرامج داخلية لتحفيز التحول اللأورقي، علاوةً على تبني استخدام التقنيات الحديثة، وتوجهات الحكومة المستقبلية للتحول الرقمي، وتستكمل تلك الجهود برؤى استراتيجية تقوم على خطط مستقبلية واضحة تضع نصب أعينها تحقيق الأهداف التالية:

- استكمال التقاضي والتنفيذ الرقمي.

- استكمال التوثيق الذكي.

- تطوير خدمات الذكاء الاصطناعي في

التسويات الودية.

- تطوير خدمات الذكاء الاصطناعي في

التقاضي.

وكذلك فإنها تتعامل بأساليب علمية

ومنهجية من أجل التغلب على التحديات

المتوقعة عبر الخطوات الآتية:

1 - بناء ثقافة التبني لدى المتعاملين

والمُتأثرين.

2 - استكمال بناء التكامل الرقمي في

الأنظمة بشكل يضمن سلاسة واستمرارية

الاستخدام.

3 - التوافق مع بعض مواد القوانين

والتشريعات التي تتطلب بعض التعاملات

الورقية.

2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول

100%

إلغاء الطابعات وخفض نسبة الورق والحبر



3,770,237

إجمالي الأوراق الملغاة



بالإضافة إلى الفوائد التالية:



المبادرات اللاورقية

مبادرة "التحصيل الإلكتروني"

تحسين كفاءة وإنتاجية الموارد
البشرية وإلغاء الحاجة لجهود
الأرشفة التقليدية

مبادرة "الرسائل الذكية"

- تحسين كفاءة وإنتاجية الموارد
البشرية وإلغاء الحاجة لجهود
الأرشفة التقليدية.
- الاستغناء عن المراسلين
والمندوبين.

مبادرة "العدالة الرقمية"

خفض تكلفة القرماسية والانتقال
على المتعامل بنسبة 100%.

الفهرس الرئيسى

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الثاني

مبادرات محاكم دبي أثمرت مع
مبادرات بقية الجهات الحكومية في
تجاوز مستهدفات استراتيجية دبي
للمعاملات الالكترونية



3,100,000

ورقة من الخدمات
المقدمة للمتعاملين

4,200,000

ورقة من العمليات
الرئيسية والداعمة

115,000

ورقة من الورق المطبوع اختياريًا

5 دقائق

زمن وصول الرسائل للجهات المعنية
زمن الوصول لمكان الخدمة

100%

نسبة التحول الرقمي

30 يوم

مدة الفصل في الدعاوى



100%

إلغاء الطابعات والحبر

2019
التقرير السنوي

مواصلة المسيرة الاستراتيجية

الباب الأول

تقرير إنجاز المكتبة لسنة 2019



العدد	رواد المكتبة
152	القضاة
1	وكلاء النيابة
128	المحامون
630	الموظفون
68	الطلبة

388 قضاة
2 جهات حكومية
26 مكاتب المحامين

المستفيدون من الاصدارات :

[الفهرس الرئيسي](#) ^[الباب الرابع](#)[الباب الثالث](#)[الباب الثاني](#)





2019
التقرير السنوي

تعزيز الأداء

الباب الثاني

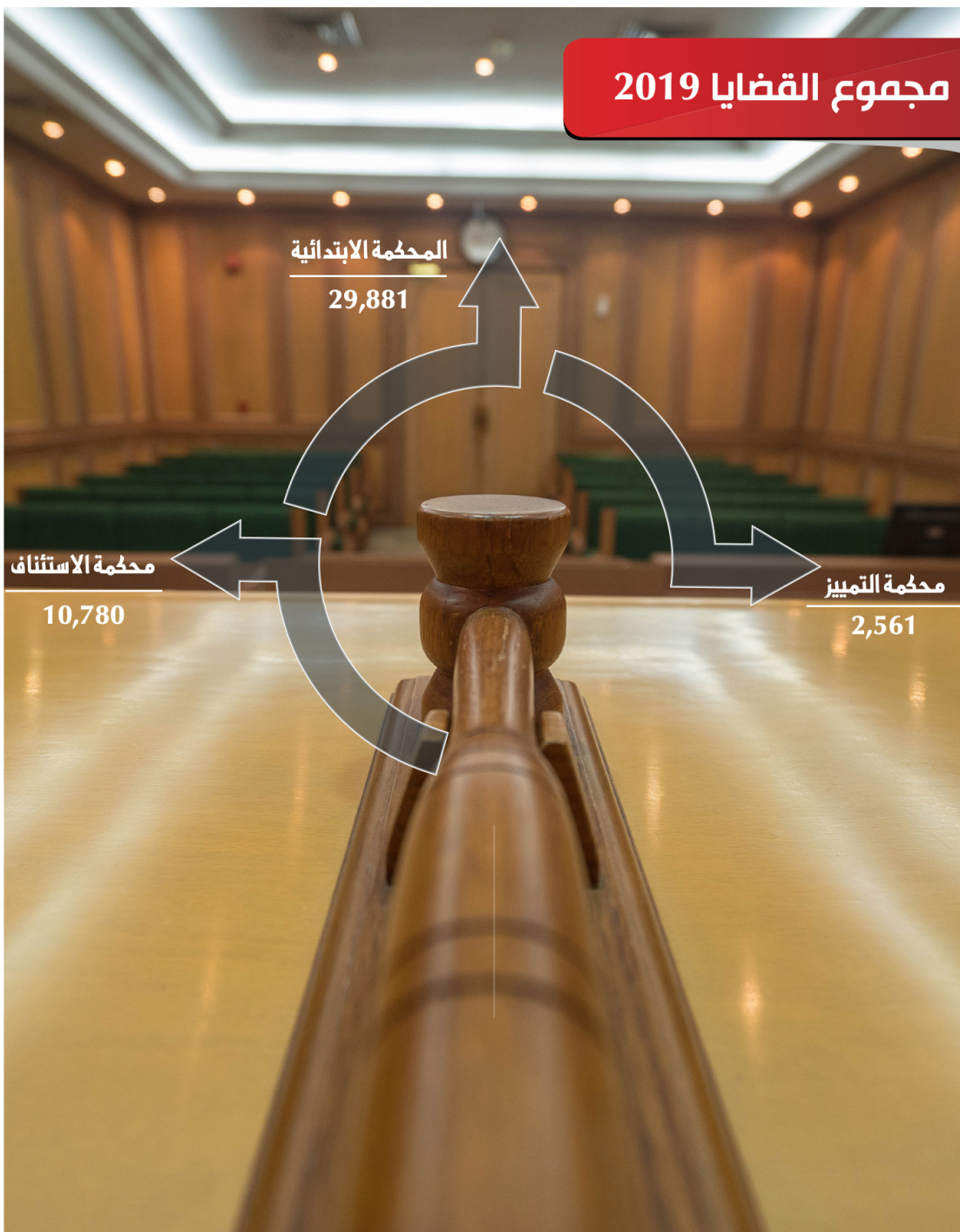


الفهرس الرئيسى

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول





أعداد القضايا المسجلة في المحاكم الابتدائية التخصصية

2019	البيان
3548	المحكمة المدنية
6841	المحكمة التجارية
1446	المحكمة العقارية
15393	المحكمة العمالية
2653	محكمة الأحوال الشخصية
31,347	المحكمة الجزائية
313,642	محكمة التنفيذ
29,881	إجمالي أعداد القضايا المسجلة في المحاكم الابتدائية


 الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول

سنعرض في الصفحات الآتية من هذا التقرير مؤشرات الأداء لعام 2019 في محاكم دبي بدرجاتها الثلاث الابتدائية والاستئناف والتمييز، مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الخاصة بالمصطلحات الآتية:

المؤشرات	التعريف
معدل الإسناد في المحاكم الابتدائية	معدل عدد الأيام من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة.
القضايا المتداولة لأكثر من عام	الدعاوى التي سجلت منذ أكثر من عام وما زالت متداولة.
عمر القضايا المتداولة (نسبة القضايا أكثر من سنتين)	فترة تداول الدعوى أمام المحكمة منذ قيدها إلى وقت الحكم.
معدل مدة الحكم من أول جلسة	مدة تداول الدعوى من تاريخ أول جلسة حتى إصدار الحكم.
معدل الفصل العام	معدل الأحكام الصادرة خلال العام.
معدل دقة الأحكام الجزئي	معدل الأحكام (الجزئي) المؤيدة من الأحكام التي تم الطعن عليها.
معدل دقة الأحكام الكلي	معدل الأحكام (الكلي) المؤيدة من الأحكام التي تم الطعن عليها.
نسبة وعمر القضايا المتداولة أحوال نفس مسلمين	عدد القضايا أحوال نفس مسلمين التي تجاوزت مدة تداولها منذ تسجيلها ستة أشهر ولم تتجاوز العام.
نسبة وعمر القضايا المتداولة أحوال نفس غير مسلمين	عدد القضايا أحوال نفس غير مسلمين التي تجاوزت مدة تداولها منذ تسجيلها ستة أشهر ولم تتجاوز العام.
الإنتاجية القضائية	عدد الأحكام الذي يصدرها القاضي خلال العام.
متوسط زمن اتخاذ القرار على الطلبات من الإسناد إلى اعتماده	معدل مدة إصدار القرار منذ إسناد الطلب للقاضي لحين البت فيه.
معدل دقة أحكام وقرارات التنفيذ -دقة القرارات المؤيدة	معدل الأحكام والقرارات التنفيذية المؤيدة من المطعون عليها.
نسبة القضايا التي أصدر فيها قضاة التنفيذ أحكاماً	عدد الأحكام التي يصدرها قاضي التنفيذ خلال العام.
مؤشر أوامر الأداء	متوسط المدة اللازمة لصدور أمر الأداء وإنفاذ العقود التجارية منذ القيد ولغاية صدور الأمر.
متوسط زمن اتخاذ القرار على الطلبات من الاسناد الى اعتماده	يقيس الزمن من وقت رفع الطلب للقاضي الى حين اعتماد الطلب باصدار القرار.

29,881

دعاوى مسجلة

المحاكم الابتدائية

مستوى الدولة بأسرها بتعزيز أتمتة الخدمات والتوسع في الخدمات والتطبيقات الذكية بهدف تعزيز المواقع الريادية للدولة ورفع مستويات الكفاءة والجودة وسعادة المجتمع.

مبادرة نشر الأحكام القضائية على الموقع الرسمي لمحاكم دبي

وهي إحدى ثمار الأفكار التي تم طرحها في مجلس محمد بن راشد الذكي، حيث تحولت الفكرة إلى واقع ملموس، وتعنى المبادرة بنشر الأحكام القضائية اليومية مفصلة والتي تصدر عن محاكم دبي على الموقع الإلكتروني للدائرة، ما يزيد من جودة العمليات القضائية ويؤكد على الشفافية

وتمثل أولى درجات التقاضي في إمارة دبي، وتتكون من محاكم متخصصة هي المحكمة المدنية، محكمة الأحوال الشخصية، المحكمة التجارية، المحكمة الجزائية، المحكمة العمالية، المحكمة العقارية، حيث سنستعرض في الصفحات القادمة من هذا التقرير نتائج مؤشرات الأداء في تلك المحاكم، والتي استقبلت 29,881 دعوى خلال عام 2019:

الملف الذكي

وهي مبادرة مشتركة بين عدد من المحاكم الابتدائية تمت في عام 2018، وتأتي لتحقيق سعادة المتقاضين وتسهيل مسار التقاضي، وذلك استجابةً للتوجهات الحكومية على

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول



السادة القضاة رؤساء المحاكم الابتدائية

من شهر فبراير 2019، وتضمن تعديلات مهمة تواكب التوجهات الحكومية وتسهم في تحقيق رؤية الإمارات 2021 ومئوية الإمارات 2071 وتهدف إلى تعزيز الإجراءات القضائية وتحديثها وضمان سهولة تطبيقها للأفراد ضمن المنظومة القضائية في الدولة. وتهدف الائحة التنظيمية المعتمدة إلى الارتقاء بالبيئة والبنية التشريعية والقضائية في الدولة بما يخدم أفراد المجتمع، ويعزز تنافسيتها على المستوى العالمي، وتتيح الائحة كذلك تطوير الإجراءات على نحو من يعزز كفاءة النظام القضائي في الدولة، دون المساس بجوهر المبادئ الدستورية الأساسية التي تنظم وترعى عمل القضاء.

والنزاهة التي تمثل منهجاً ونبراساً للأحكام كافة التي تصدرها محاكم دبي، علاوة على تعزيز الثقة في النظام القضائي والتنافسية على المستوى العالمي، وتأكيداً على التزام محاكم دبي بالسير قدماً على طريق الإبداع والابتكار الدائم، وبموجب المبادرة؛ أصبحت الأحكام منذ عام 2010 وحتى تاريخه متاحة للعامّة، والتي يقارب عددها 300,000 حكم.

مبادرة إعادة هندسة الإجراءات القضائية

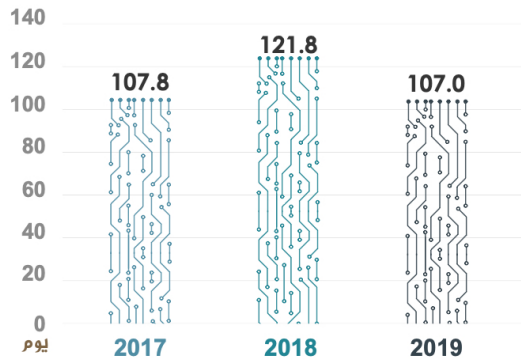
وتأتي ترجمة للقرار الذي اعتمده مجلس الوزراء الإماراتي بشأن الائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية الذي سري اعتباراً

2019
التقرير السنوي

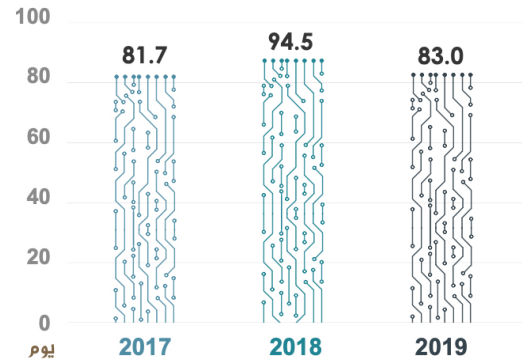
تعزيز الأداء

الباب الثاني

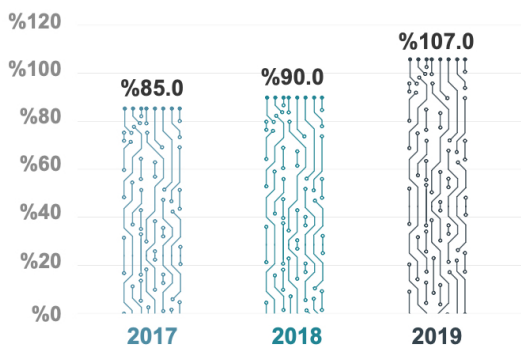
معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل



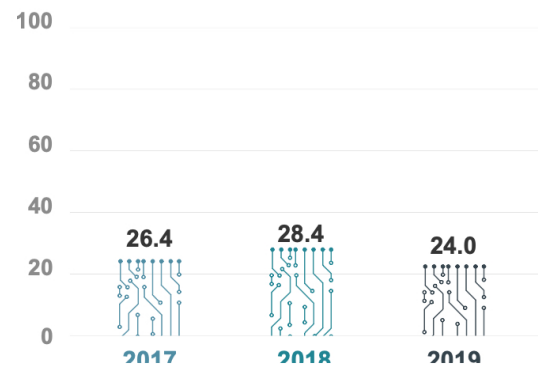
معدل مدة الحكم من أول جلسة



معدل الفصل العام



معدل الإسناد



الفهرس الرئيسي

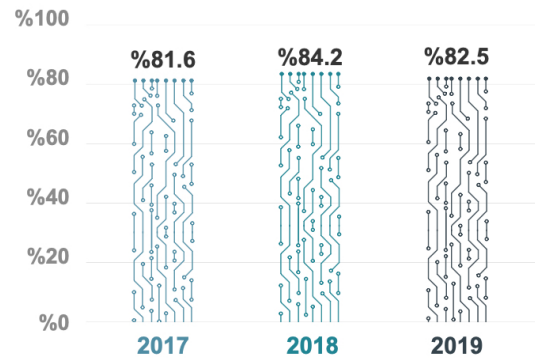
الباب الرابع

الباب الثالث

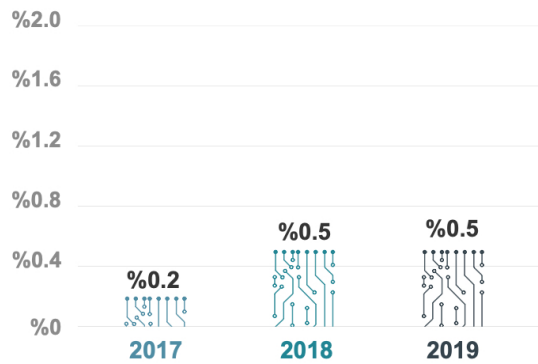
الباب الأول



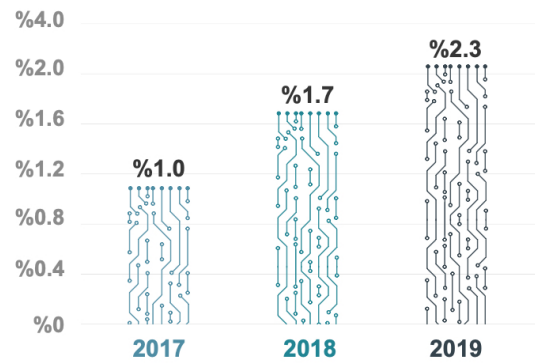
معدل دقة الأحكام التأييد



عمر الدعاوى المتداولة (نسبة القضايا أكثر من سنتين)



الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة



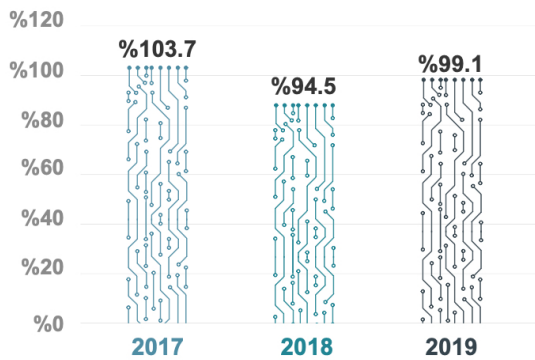
2019
التقرير السنوي

الباب الثاني تعزيز الأداء

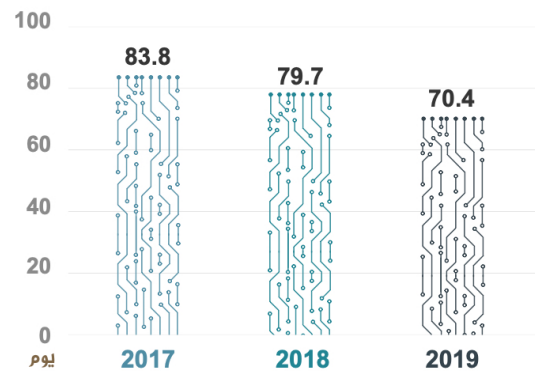
3,548
دعاوى مسجلة

المحكمة المدنية

معدل الفصل العام



معدل مدة الحكم من أول جلسة



الفهرس الرئيسى

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول

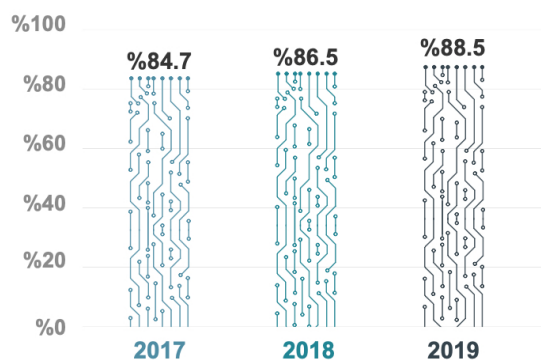
هي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى المدنية الكلية والجزئية، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية، وبلغ إجمالي عدد الدعاوى المسجلة لديها 3,548 دعوى في عام 2019.



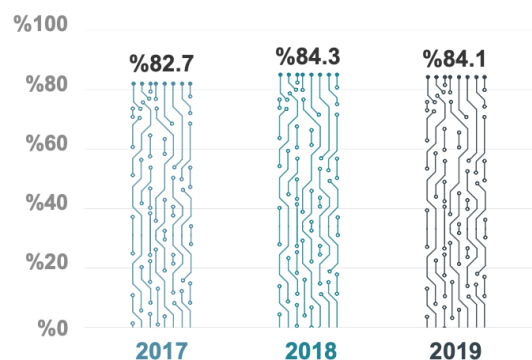
القاضي أحمد إبراهيم سيف

رئيس المحكمة المدنية

معدل دقة الأحكام الجزئي



معدل دقة الأحكام الكلية



6,841

دعاوى مسجلة

المحكمة التجارية

وقد شهد العام الماضي تسجيل 6,841 دعوى لدى هذه المحكمة.

“منصة العدالة الرقمية”

وهي مبادرة ابتكارية تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة، حيث تم إطلاقها من قبل سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي ورئيس المجلس القضائي خلال معرض جايتكس 2019، وبدأ العمل بها رسمياً في المحكمة التجارية برئاسة رئيس المحكمة التجارية للدعاوى التي تجاوز قيمتها 50 مليون درهم، والهدف منها تسريع إجراءات التقاضي واختصار الوقت والجهد لأطراف الدعوى بنسبة تتعدى 80%،

هي إحدى المحاكم الابتدائية المتخصصة، وتمثل دولة الإمارات في محور إنفاذ العقود ضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي والذي حلت محاكم دبي بموجبه في المرتبة التاسعة عالمياً في عام 2019 للعام الثاني على التوالي، والأولى إقليمياً للسنة الخامسة على التوالي.

تختص المحكمة التجارية بالنظر في الدعاوى التجارية وأوامر الأداء وإنفاذ العقود التجارية التي يهدف بها رافعوها إلى حماية مراكز قانونية أو حقوق مالية أو عينية مترتبة على أعمال أو معاملات تجارية بحكم ماهيتها، أو بحكم المزاول على سبيل الاحتراف، أو المترتبة جراء التصرفات والمعاملات التجارية.

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول

المتعاملين وتحقيق المزيد من مستويات السعادة لهم عبر اختزال الوقت والجهد اللازمين للتقاضي، لاسيما إذا كان أحد أطراف القضية خارج الدولة ولديه جلسة، حيث تتيح المنصة الحضور والاستماع ومشاهدة القاعة الرقمية والإدلاء بالأقوال، وتقديم المستندات والحصول على الحكم إلكترونياً عبر تقنيات رقمية تعتمد على أعلى معايير الأمن والأمان، ودون الحاجة إلى الانتقال إلى مبنى المحكمة أو التواجد شخصياً، وبهذا فإن هذه الخدمة ستغني عن عذر الغياب عن الجلسة أو الوجود خارج الدولة أو طلب التأجيل، وذلك دون أي رسوم إضافية على الدعوى، علماً بأن تطبيقها سيتمد ليشمل الدعاوى الأخرى غير التجارية.

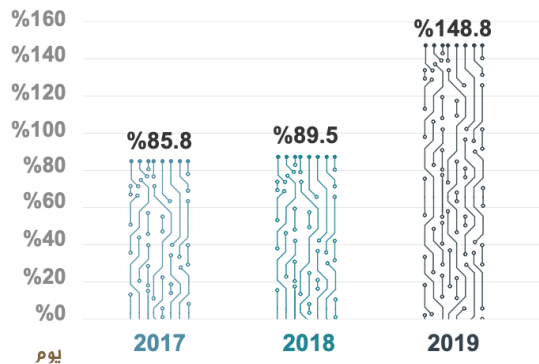


القاضي محمد السبوسي

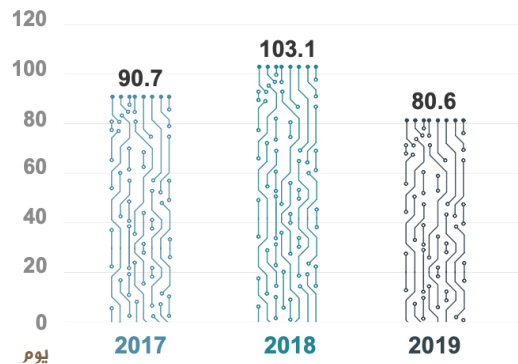
رئيس المحكمة التجارية

وذلك بالاعتماد على أعلى تقنيات الاتصال عبر الفيديو في العالم بأسلوب آمن، بأحكام إلكترونية، بما يضمن الانتقال إلى الحكومة الرقمية وزيادة كفاءة النظام القضائي، الأمر الذي من شأنه رفع مستويات سعادة

معدل الفصل العام



معدل مدة الحكم من أول جلسة

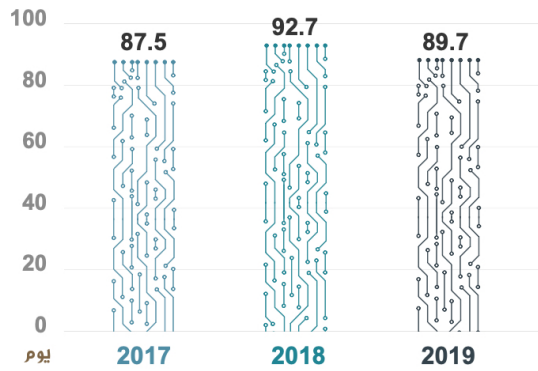


2019
التقرير السنوي

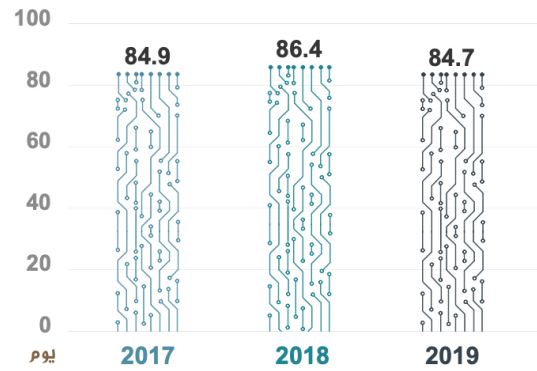
تعزيز الأداء

الباب الثاني

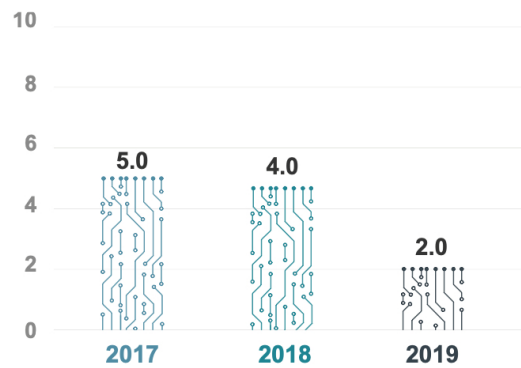
معدل دقة الأحكام الجزئي



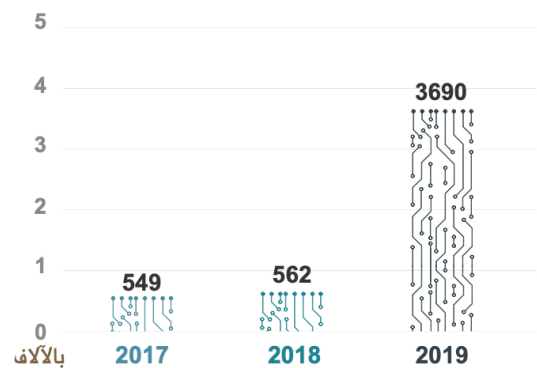
معدل دقة الأحكام الكلي

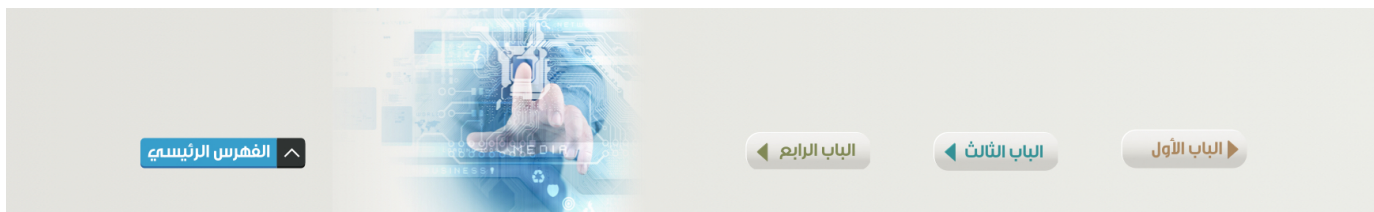


مؤشر أوامر الأداء (بالأيام)



حجم العمل لأوامر الأداء (قضية)





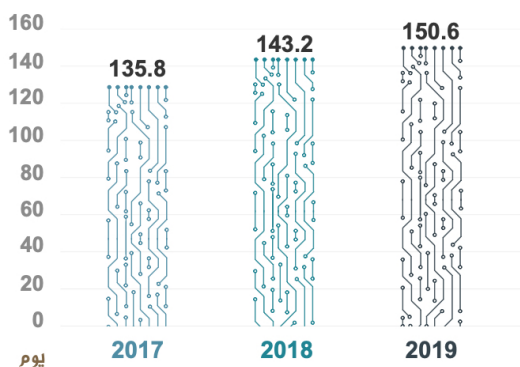
1,446

دعاوى مسجلة

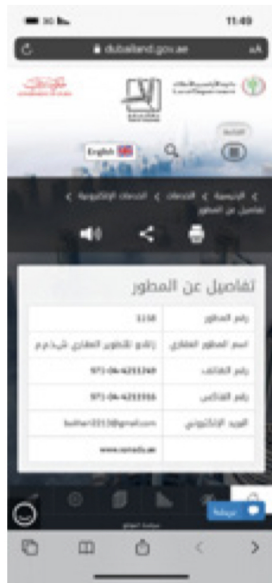
المحكمة العقارية

تم في هذه المحكمة تسجيل 1,446 دعوى في عام 2019.

معدل مدة الحكم من أول جلسة



وهي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى العقارية الكلية والجزئية، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية، وتختص المحكمة العقارية بالنزاعات والخصومات المترتبة والناجمة عن المعاملات والعقود الماسة والمتصلة بحقوق ملكية العقارات، وأية حقوق عينية أو تابعة، وتستثنى من ذلك الروابط الإيجارية التي تقل مدتها عن عشر سنوات، وتعتمد في أدائها على خطة استراتيجية وأهداف توافق تطلعات الحكومة ومحاكم دبي.



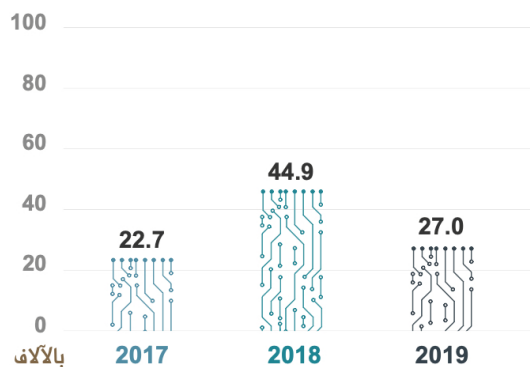
مبادرة الاستعلام الداخلي

وتقوم على التخابر مع دائرة الأراضي والأموال، وتوفير برنامج لتقليص الوقت.

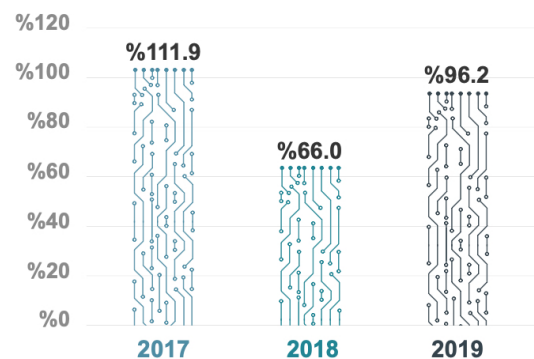
القاضي أحمد الظنحاني

رئيس المحكمة العقارية

معدل الإسناد



معدل الفصل العام



15,393

دعاوى مسجلة

المحكمة العمالية

العملية بإطلاق جملة من المبادرات التي تحقق أهدافها في التحول الرقمي، وتستجيب لاستحقاقات عام التسامح الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله، علاوة على جهود التحسين المستمر:

1. مبادرة الإعلان بالنشر الذكي في المحكمة العمالية:

تستجيب هذه المبادرة للأئحة التنظيمية في قانون الإجراءات المدنية التي اشترطت إعلان المدعى عليه عن طريق النشر، في حال عدم التمكن من الوصول لعنوانه، لكنها تبنت معطيات

وهي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى العمالية الكلية والجزئية التي ينظمها القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 وتعديلاته، والقانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. استقبلت المحكمة العمالية 15,393 دعوى في عام 2019.

مبادرات المحكمة العمالية

نجحت فرق العمل المعنية في المحكمة

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول



القاضي جمال الجابري

رئيس المحكمة العمالية

5. أرشفة الإعلان لتسليمه إلى المتعامل.
- الخطوات بعد تطبيق المبادرة:**
1. إصدار قرار بإعلان النشر.
2. اختيار نوع القرار (بالنشر) ويتم إصدار الإعلان آلياً.
3. وصول بريد إلكتروني أو عن طريق الرابط الإلكتروني آلياً للجرائد الرسمية.

2. دائرة التسامح في المحكمة العمالية:
- هي دائرة للتقاضي عن بعد أنشئت في عام 2018 بهدف تحقيق التسوية بين الطرفين (بالتسامح) والفصل في الدعوى خلال يوم واحد

- التقنية لتحقيق ذلك، الأمر الذي يحقق عدداً من الأهداف منها اختصار رحلة العميل وتقليل التكلفة وتوفير الوقت، وزيادة سرعة إجراءات التقاضي، كما سمحت بتفعيل التعاون مع شركاء خارجيين إلكترونياً (الصحف المحلية).
- وتتجلى المبادرة بتقليل عدد الخطوات المتبعة أثناء عملية الإعلان على النحو الآتي:
- الخطوات قبل تطبيق المبادرة:**

1. إصدار قرار بالنشر.
2. إعداد الإعلان.
3. طباعة الإعلان بالنشر.
4. اعتماد الإعلان من قبل رئيس الشعبة.



من القضاة منهم، سعادة القاضي أيمن إسماعيل رسلان وسعادة القاضي أحمد عبد القادر أبو نبيل لحصولهم على أعلى نسبة صلح في مبادرة جائزة التسامح.

فقط، وسميت بدائرة التسامح تيمناً بعام التسامح، وقد حققت نتائج مؤشرات للصلح تصل الى 100%.

3. جائزة التسامح في المحكمة العمالية:

أطلقت المحكمة العمالية في محاكم دبي مبادرة "جائزة التسامح" تماشياً مع إعلان عام 2019 عاماً للتسامح، حيث أوضح سعادة القاضي جمال الجابري رئيس المحكمة العمالية في محاكم دبي، أن "جائزة التسامح" عبارة عن مسابقة تنافسية بين السادة قضاة المحكمة العمالية، تسهم في ارتفاع نسبة مؤشر الصلح بين أطراف الدعوى، وأكد سعادته التزام المحكمة العمالية برؤى الدولة في ترسيخ ونشر مفاهيم وقيم التسامح التي تعد عنوان المجتمعات المتقدمة فكرياً وإنسانياً، وأداة من أدوات التمكين الحضاري، وضمان لاستقرار وازدهار الأمم. كما قام رئيس المحكمة العمالية بتكريم عدد

4. دائرة خاصة لدعوى عمال الخدمة المساعدة:

تم إنشاء الدائرة حين صدور قانون اتحادي رقم (10) لسنة (2017) بشأن عمال الخدمة المساعدة، ولتفعيله قامت المحكمة العمالية بإنشاء دائرة متخصصة لدعوى عمال الخدمة المساعدة لكل من الدعاوى الجزئية والكلية وذلك لأهمية وخصوصية هذه الدعاوى، وتوجب سرعة الفصل فيها بوضع مؤشر خاص لهذه الدعاوى، علماً بأن الإجراء السابق قبل صدور القانون كان نظر دعاوى عمال الخدمة المساعدة في الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب.

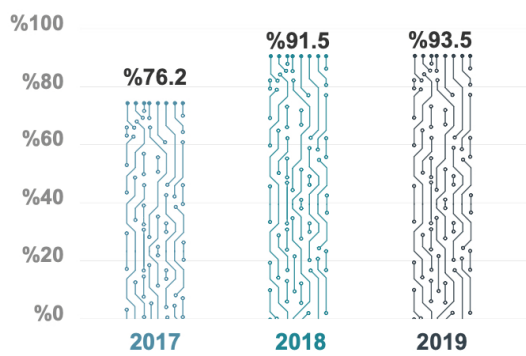
الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

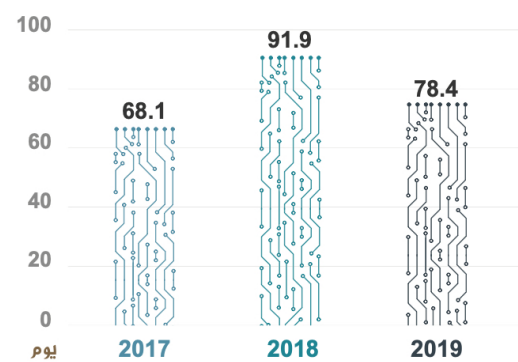
الباب الثالث

الباب الأول

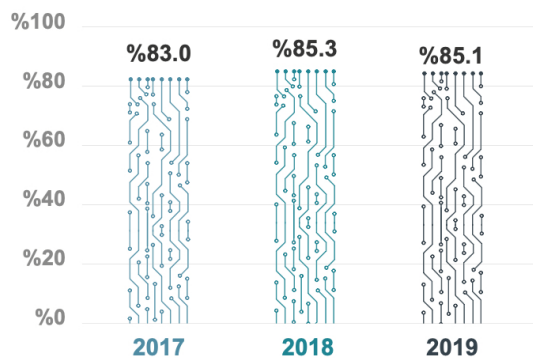
معدل الفصل العام



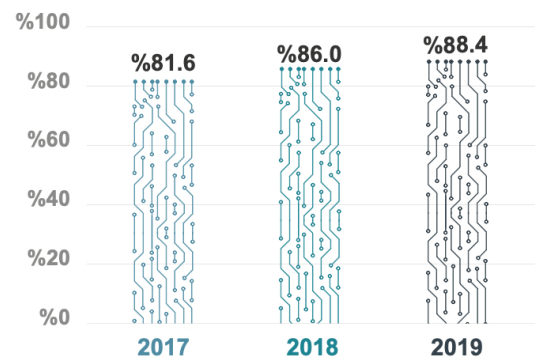
معدل مدة الحكم من أول جلسة



معدل دقة الأحكام الجزئي



معدل دقة الأحكام الكلي



2,653

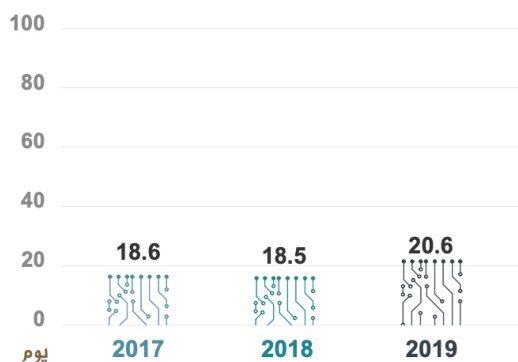
دعاوى مسجلة

محكمة الأحوال الشخصية

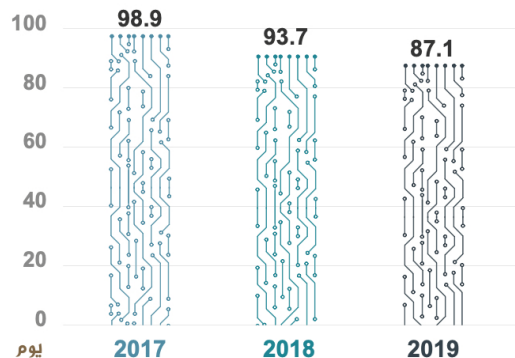
وغير المسلمين، ودعاوى أحوال المال للمسلمين وغير المسلمين، إلى جانب التصديقات والإشهادات الشرعية، كما تعتمد المحكمة بدائل التقاضي من خلال التصديق على الاتفاقيات الأسرية الصادرة من

وهي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى الأسرية بجميع فروعها، مثل دعاوى أحوال النفس للمسلمين وغير المسلمين، إضافة إلى دعاوى التركات للمسلمين

معدل الإسناد العام

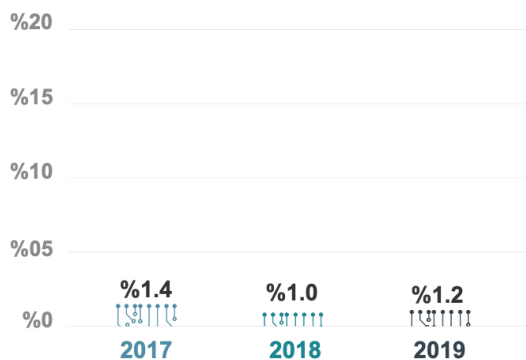


معدل مدة الحكم من أول جلسة



[الفهرس الرئيسي](#)
[الباب الرابع](#)
[الباب الثالث](#)
[الباب الأول](#)

نسبة وعمر الدعاوى المتداولة التي تجاوزت السنة أحوال نفس مسلمين

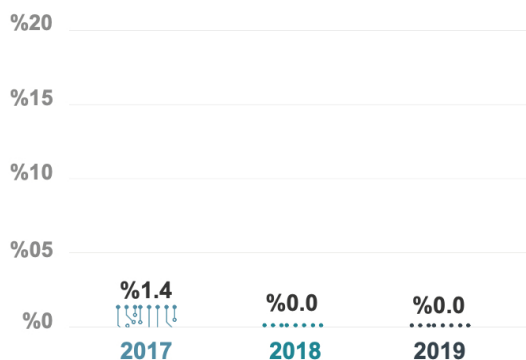


القاضي خالد الحوسني

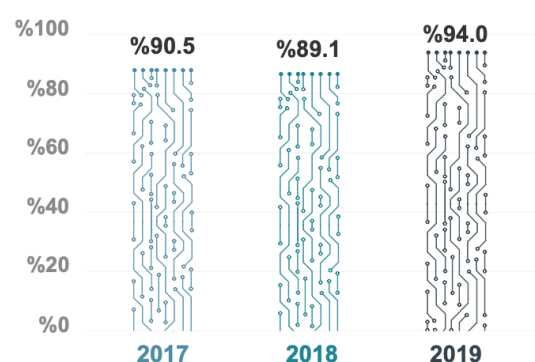
رئيس محكمة الأحوال الشخصية

قسم التوجيه الأسري، واتفاقيات التخارج والصلح بين الورثة والصادرة من قسم التسويات، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. استقبلت هذه المحكمة 2,653 دعوى في عام 2019.

نسبة وعمر الدعاوى المتداولة التي تجاوزت السنة أحوال نفس غير مسلمين



معدل الفصل العام





المحكمة الجزائية

الدولة بتأشيرة سائح لفترة محدودة، وتهدف المبادرة إلى تيسير إجراءات الدعاوى وسرعة الفصل فيها.

مبادرة إصدار الأحكام الذكية في المحكمة الجزائية

نظراً لتطلع ورؤية محاكم دبي في العمل بالمحكمة بدون أوراق (ضمن مبادرة محاكم بلا ورق)، وبالتنسيق مع الشريكين الاستراتيجيين النيابة العامة بدبي وشرطة دبي، تم إنشاء ثلاث دوائر للأحكام الجزائية الذكية للنظر بقضايا الجнг والمخالفات البسيطة وتخصيص إحداها للنظر للجنگ ومخالفات (الجنسية والإقامة)، حيث تتم إحالة الملف إلكترونياً من قبل النيابة العامة إلى الدائرة عبر النظام

وهي أيضاً إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في جميع الدعاوى الجزائية، من الجنايات والجنگ والمخالفات، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية، وقد استقبلت 31,347 دعوى في عام 2019.

مبادرة ملف السياح

في إطار الخطة الاستراتيجية لحكومة دبي، وذلك بالتعاون مع كل من شرطة دبي والنيابة العامة بدبي؛ تم استحداث مبادرة ملف السياح في الدعاوى الجزائية للنظر في القضايا المتخصصة في الجنگ والجنايات للمتهمين أو المجني عليهم المتواجدين في

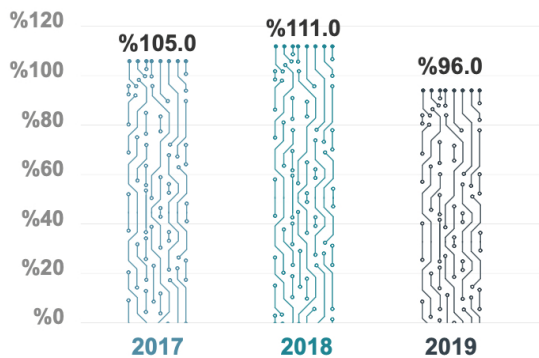
الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول

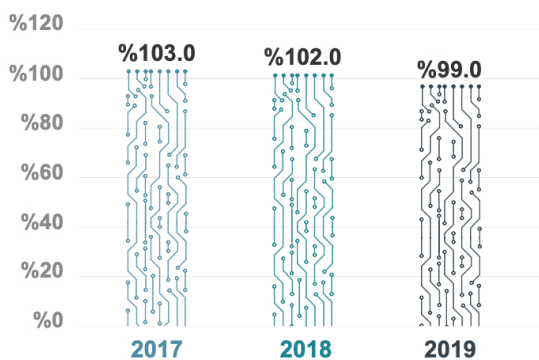
معدل الفصل - المرور



القاضي عمر عتيق المري

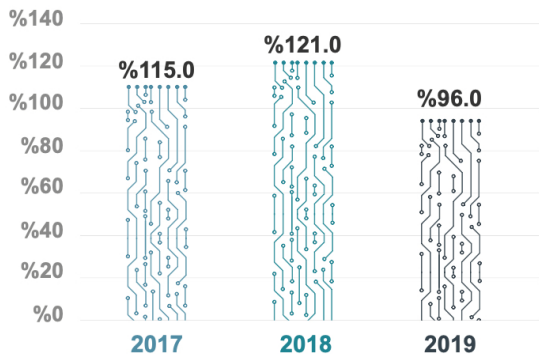
رئيس المحكمة الجزائية

معدل الفصل - الهجرة

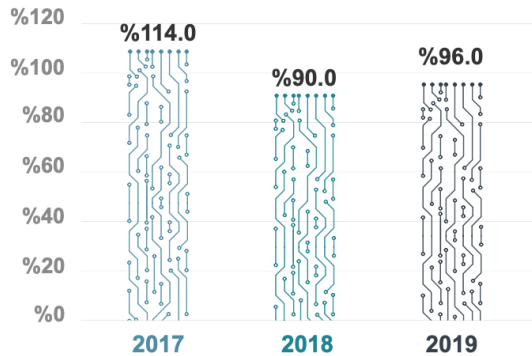


الإلكتروني، وتتم كتابة الحكم بذات النظام ومن ثم اعتماده من قبل القاضي المختص إلكترونياً والنطق بالحكم بذات الجلسة، ما يحقق تيسير إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في الدعاوى الجزئية وتنفيذ أحكامها.

معدل الفصل - الجزاء



معدل الفصل العام



313,642

عدد الطلبات المنجزة

محكمة التنفيذ

تم استحداث محكمة التنفيذ في نهاية عام 2016، وهي ذات اختصاص نوعي؛ فهي تتشكل من مجموعة من القضاة المتخصصين أناط بهم المشرع دون غيرهم تنفيذ السند التنفيذي، وهي كذلك إحدى المحاكم المتخصصة في المحكمة الابتدائية، وقد بلغ عدد الطلبات المنجزة في محكمة التنفيذ 313,642 طلباً في عام 2019، وتشكل مجموعة من الدوائر يرأس كل منها قاضٍ مختص:

- للنظر في ملفات التنفيذ أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري، عمالي وأحوال شخصية).
- قاضي الأمور مستعجلة: يحكم في الأمور المستعجلة وفي الإجراءات التحفظية الوقتية والنظر في التظلم منها أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري عمالي وأحوال شخصية).
- قاضي الأشكال: للنظر في إشكالات التنفيذ لإصدار الأحكام في المنازعات الوقتية والموضوعية أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري، عمالي وأحوال شخصية)، إلا ما استثنى بنص القانون.
- تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات قضائية خارج دوائر محاكم دبي.
- الإنابات القضائية الواردة من دوائر المحاكم الأخرى بإمارات الدولة.
- تنفيذ الأحكام الأجنبية وقرارات التحكيم الدولي

ماتت في عام 2019، وتشكل مجموعة من الدوائر يرأس كل منها قاضٍ مختص:

- للنظر في ملفات التنفيذ أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري، عمالي وأحوال شخصية).
- قاضي تنفيذ لإصدار القرارات التنفيذية في ملفات التنفيذ.
- قاضي أمور وقتية: للنظر في طلبات الأوامر على العرائض أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري، عمالي

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول

3. إحالة الملف إلى شعبة التسامح للاتصال وتوريد المبلغ وغلق الملف.

الإجراء السابق:

1. التسجيل.
2. إحالة الملف إلى شعبة التحري عن العناوين.
3. البدء بإجراءات الإعلان.
4. إحالة الملف إلى شعبة التحري عن الأموال.
5. البدء بإرسال رسائل الاستعلام إلى الجهات المعنية.
6. البدء بإجراءات التنفيذ.
7. إحالة الملف إلى شعبة التسامح وتسويات التنفيذ للاتصال والتبليغ.



القاضي عبدالله الكيتوب

رئيس محكمة التنفيذ

محاكم الخير

تأتي هذه المبادرة استجابةً وتفاعلاً مع المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بإعلان عام 2018 عام زايد، وكذلك إعلان عام 2019 عاماً للتسامح، وذلك من خلال تقديم الدعم والعون للمحتاجين، وتمت بالتعاون والتنسيق مع عدد من الجهات المانحة تضمنت دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر، وتعاونية الاتحاد، وبنك دبي الإسلامي، و"صندوق الإمارات الإسلامي الخيري" التابع لمصرف الإمارات الإسلامي وغيرها من المؤسسات والأفراد، عبر توزيع أموال الصدقات في أوجه الخير وفق ضوابط معينة، بهدف رفع المعاناة عن كاهل الغارمين والمتعثرين عن السداد في قضايا التنفيذ المدنية، وذلك عن طريق الإفراج عن

وفقاً للمعاهدات الدولية المنضمة إليها دولة الإمارات العربية المتحدة سواء بصفة ثنائية أو جماعية، وكذلك في حالات المعاملة بالمثل. -تنفيذ طلبات المساعدة القضائية بناءً على طلب المحاكم الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل.

مبادرة المعتمد

مبادرة تهدف الى اختصار إجراءات التنفيذ إلى خطوتين وإغلاق الملف نهائياً، للمنفذ ضدهم (شركات التأمين والشركات الكبرى)، وذلك لرغبتهم في السداد ومنعاً من اتخاذ أي إجراء تنفيذي على الشركة، بحيث يتم الإجراء كالتالي:

1. التسجيل.
2. إحالة الملف إلى شعبة التحري عن العناوين.

6. تم في إطارها الإفراج عن أكثر من 10 سجناء.
7. إلغاء منع السفر عن 19 شخصاً.
8. كف البحث عن 55 مطلوباً أمنياً.
9. تم في إطارها تسليم 45 جواز سفر.

المسجونين ورفع الحجزات ما له الأثر الإيجابي على مصائر أسرٍ بكملها، وقد أثمرت المبادرة عن النتائج الآتية:

حصاد المبادرة:

1. تم غلق 236 ملفاً للدعاوي المدنية وإنهاء كافة الإجراءات تتضمن:

151 ملف تنفيذ مدني.

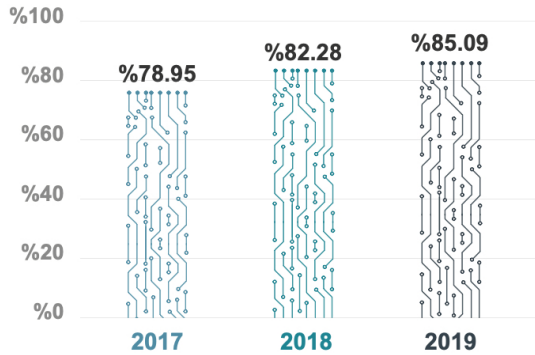
69 ملف تنفيذ شرعي.

16 ملف تنفيذ إيجارات.

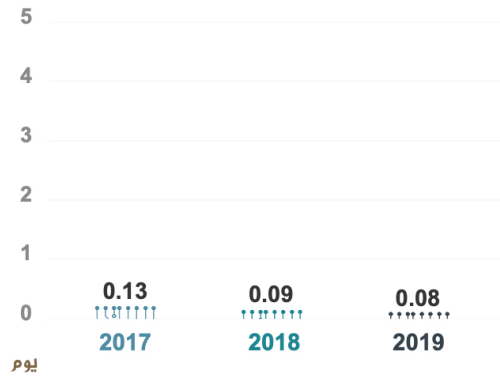
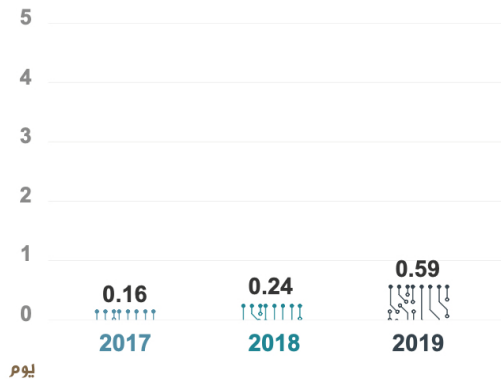
2. تم إيقاف الإجراءات لمدة سنة لـ 49 ملف للدعاوي الشرعية.

3. إجمالي الملفات 236 ملفاً: أي استفاد منها 236 شخصاً من جنسيات مختلفة، وبالتالي إنقاذ 236 أسرة.
4. إجمالي المطالبات 48,592,359 درهماً، وإجمالي مبالغ التسوية لإنهاء التنفيذ 23,890,283 درهماً.
5. استفادت منها أكثر من 17 جنسية مختلفة.

معدل دقة الأحكام وقرارات التنفيذ - دقة القرارات (المؤيدة)



متوسط زمن اتخاذ القرار على الطلبات من الإسناد إلى اعتماده





10,780
دعاوى مسجلة

محكمة الاستئناف

3. ورش عمل لقانون الإجراءات المدنية:
تنسيق ورش عمل لإجراءات اللائحة التنظيمية
للسادة القضاة.

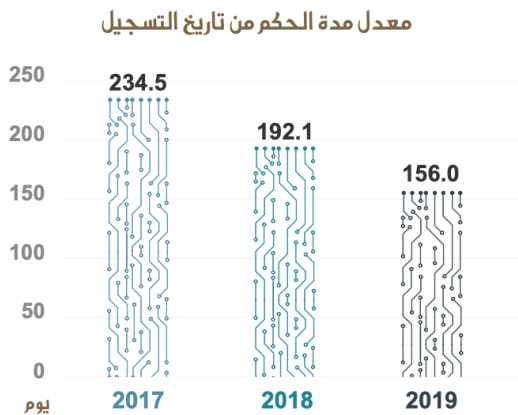
تشكل الاستئناف ثاني درجات التقاضي في
إمارة دبي، وتنظر في جميع الدعاوى المدنية
والجزائية التي ترفع إليها بهيئة قضائية مختلفة
عن الدرجة الأولى، والأحكام الصادرة منها يمكن
الطعن فيها بالتمييز وفق ما ينظمه القانون.
استقبلت محكمة الاستئناف 10,780 دعوى في عام 2019.

1. مبادرة جلسات بلا أوراق:

تقليل عدد الأوراق المطبوعة خلال الجلسة
بكميات كبيرة إلى ورقة واحدة يتوفر فيها ملخص
القرارات التي يحتاجها القاضي في الجلسة.

2. دليل استرشادي لإجراءات الإعلان:

إعداد دليل لإجراءات الإعلان وفق اللائحة
التنظيمية ونشره إلكترونياً.



الفهرس الرئيسى

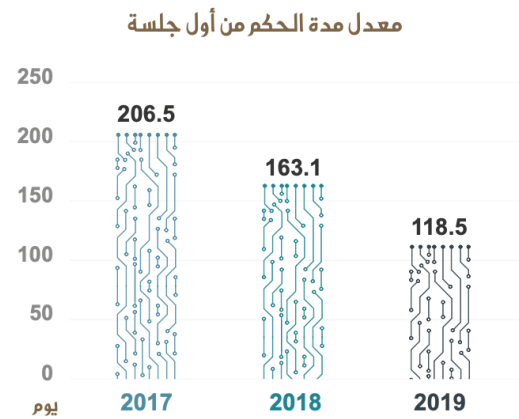
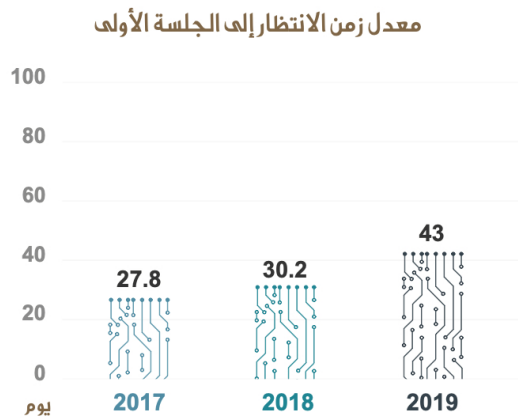
الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول



السادة القضاة، رئيس المحكمة وأعضاء فريق تطوير العمل المؤسسي في محكمة الاستئناف

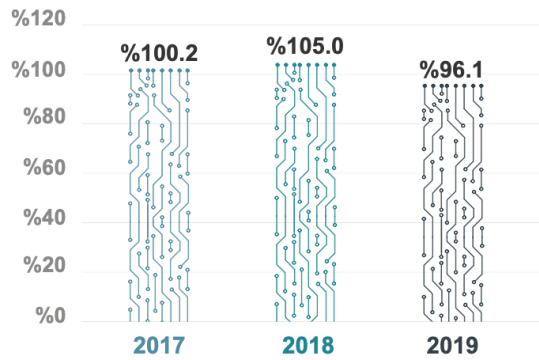


2019
التقرير السنوي

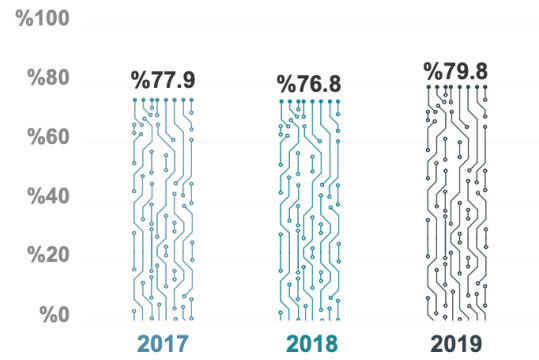
تعزيز الأداء

الباب الثاني

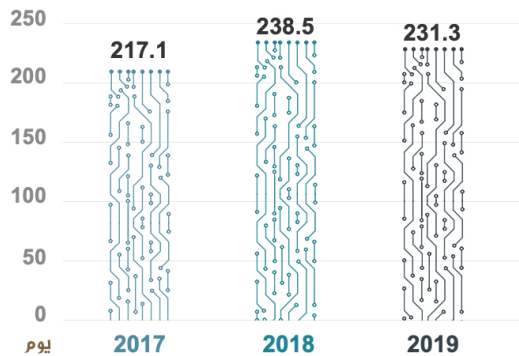
معدل الفصل



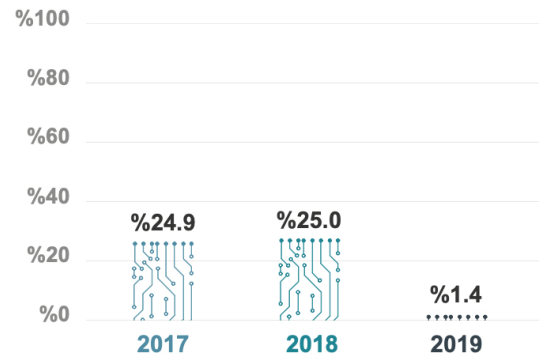
معدل دقة الأحكام - التأييد



الإنتاجية القضائية



نسبة الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة



[الفهرس الرئيسي](#) ^[الباب الرابع](#)[الباب الثالث](#)[الباب الأول](#) ^

2,561
دعاوى مسجلة

محكمة التمييز

وتنظر في موضوع الطعن في حالة الطعن للمرة الثانية أياً كان سبب الطعن، وتفصل في سبب الطعن في حالة الطعن المرفوع من النائب العام لمصلحة القانون وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية الاتحادي. وتم في عام 2019 تسجيل 2,561 دعوى لدى محكمة التمييز.

هي أعلى محكمة في الإمارة، وتُشكل من رئيس وعددٍ كافٍ من القضاة، وتتكون من مجموعة دوائر قضائية لنظر الطلبات والطعون المقدمة إليها وفقاً لأحكام القانون. وتمارس محكمة التمييز الرقابة القضائية على أحكام باقي المحاكم من حيث حسن تطبيقها للقانون،

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

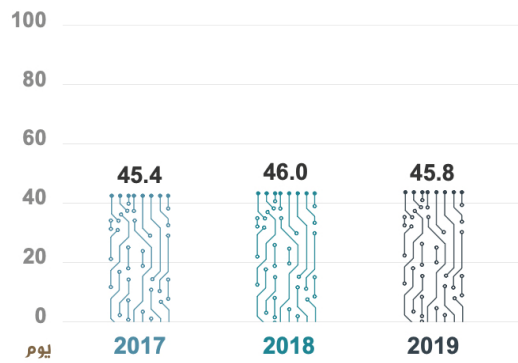
الباب الثالث

الباب الأول

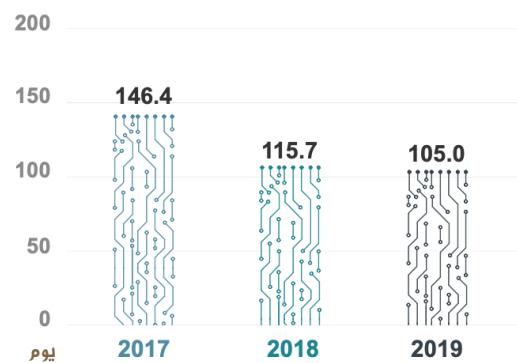


السادة القضاة، ورئيس المحكمة بالإقامة وأعضاء فريق تطوير العمل المؤسسي في محكمة التمييز

معدل مدة الحكم من أول جلسة



معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

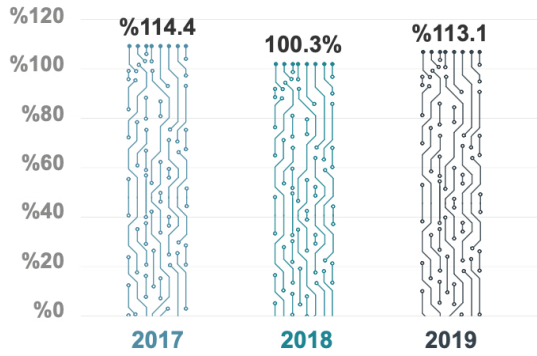


2019
التقرير السنوي

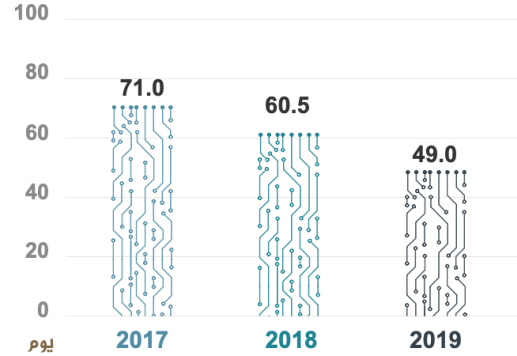
تعزيز الأداء

الباب الثاني

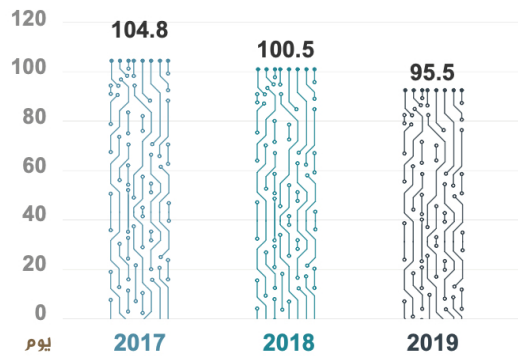
معدل الفصل



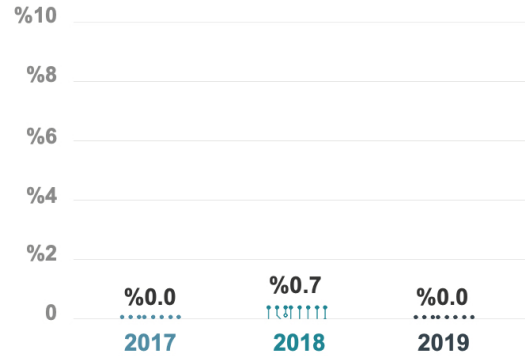
معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى



الإنتاجية القضائية



نسبة وعمر القضايا المتداولة لأكثر من سنتين



الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثالث

الباب الأول



التسامح والتسويات الودية

وسهولة التطوير الذكي، وعدم دفع الرسوم، وسرعة التنفيذ، والتثقيف والاستشارة، وتقليل مدة التقاضي، وتخفيف العبء على القضاة، وخفض نسبة القضايا، وزيادة نسبة الصلح والتسويات، الأمر الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف والجهات المعنية.

وعادةً ما يتم استهداف الفئات الآتية لبلوغ التسامح: الأسر والورثة، والأفراد والعمال، وغير المسلمين، والشركات، وأفراد الثقافات الأخرى من جميع الجنسيات، وتنقسم أنواع التسويات والتسامح حسب منظومة التسامح والتسويات بمحاكم دبي إلى المراحل الآتية: قبل التقاضي، وأثناء التقاضي، وعند تنفيذ الأحكام، وذلك وفق إجراءات محددة تكفل الرضا للطرفين.

وقد ترجمت نتائج الأعمال المحققة الجهود المبذولة على هذا الصعيد، والتي يعرضها الجدول المرفق.

يشكل تركيز محاكم دبي على قيم التسامح جزءاً أصيلاً من جهودها ورؤيتها التي تجلت بمبادرة "تسامح" التي أطلقتها المحاكم في عام 2017، وطورتها عاماً بعد آخر وصولاً إلى عام 2019 الذي شكل تطوراً نوعياً في هذا الجانب من خلال صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) عام 2019 "عاماً للتسامح" في دولة الإمارات، والذي شهد احتفاءً جماعياً من قبل الجميع -مؤسسات و أفراداً- بهذه القيمة الإنسانية النبيلة، وبالشكل الذي يعكس أصالة المجتمع الإماراتي وقيمته الرفيعة.

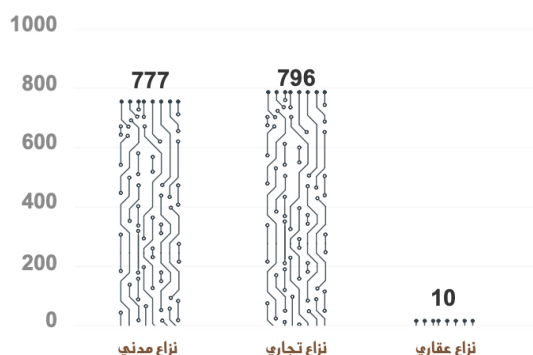
وبالتالي شهد عام 2019 تركيزاً إضافياً في جهود التسامح والتسويات الودية، بهدف سرعة الفصل وتحقيق رضا الطرفين، وتقليل الطلبات والمراجعات، ورفع سرعة الإجراءات، وتقليل الاعتماد على المحامين، وزيادة كفاءة الموارد،

2019
التقرير السنوي

الباب الثاني تعزيز الأداء

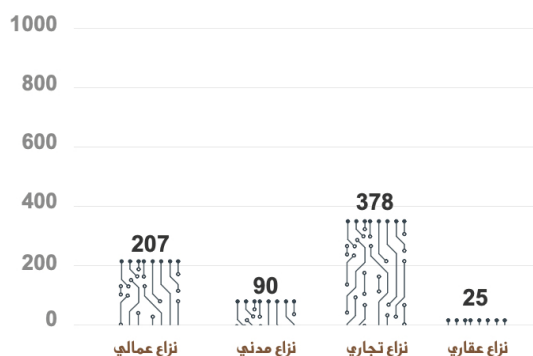


مركز وافي



نوع النزاع	عدد التسويات خلال 2019	إجمالي قيمة التسويات
نزاع مدني	777	114554103.99
نزاع تجاري	796	4011649237.98
نزاع عقاري	10	25858908
الإجمالي	1583	4152062249.97

التنفيذ



نوع النزاع	عدد التسويات خلال 2019	إجمالي قيمة التسويات
نزاع عمالي	207	18421859.49
نزاع مدني	90	29354946.84
نزاع تجاري	378	691727400.2
نزاع عقاري	25	126824374.6
أخرى	88	69547583.46
الإجمالي	788	940628140.6



الإصلاح الأسري

أما الملفات المنظورة في قسم الإصلاح الأسري في عام 2019 فقد بلغت 719 قراراً وبواقع 522 تسوية، بحيث بلغت نسبة التسوية 85.9%، فيما بلغت نسبة الإحالة 14.1% كما بلغ

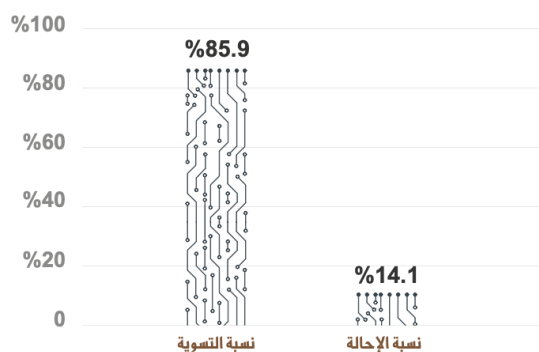
البيان	2017	2018	2019
الملفات المنظورة في قسم الإصلاح الأسري	6954	7744	7719
نسبة التسويات	%76.2	%76.1	%76.2
نسبة الإحالة	%23.8	%24.1	%23.7



مبالغ التسويات لدعاوى الأسرة والتركات:

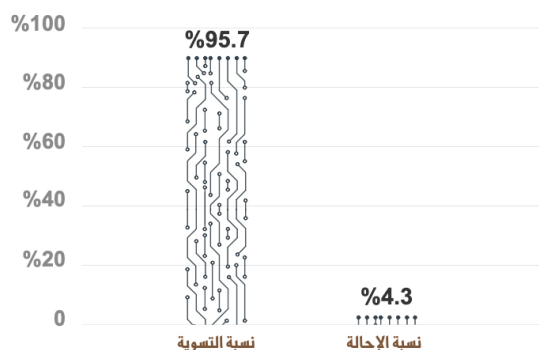
أما إحصائيات مبالغ التسويات لدعاوى الأسرة والتركات لعام 2019 فقد جاءت على النحو الآتي:

ملفات تسوية دعاوى الأسرة

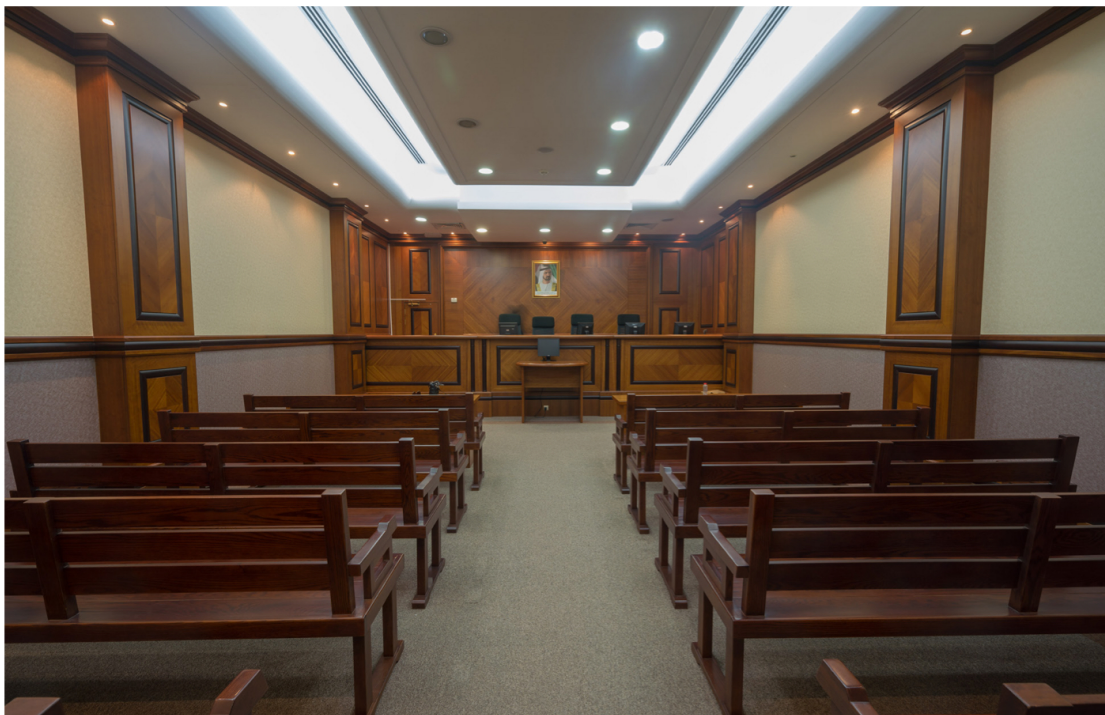


ملفات تسوية دعاوى الأسرة	النسبة
نسبة التسوية	85.9%
نسبة الإحالة	14.1%
المستهدف 2019	82%
عدد الملفات التي تمت فيها التسوية	522
عدد ملفات الإحالة	96
إجمالي عدد ملفات التسوية	719
إجمالي مبلغ تسوية دعاوى الأسرة	59,498,384 درهم

ملفات تسوية تركات مسلمين / غير مسلمين



ملفات تسوية تركات مسلمين / غير مسلمين	النسبة
نسبة التسوية	95.7%
نسبة الإحالة	4.3%
المستهدف 2019	95%
عدد الملفات التي تمت فيها التسوية	224
عدد ملفات الإحالة	13
إجمالي عدد ملفات تسوية تركات مسلمين وغير مسلمين	237
مبالغ تسوية التركات	1,128,757,910.7 درهم

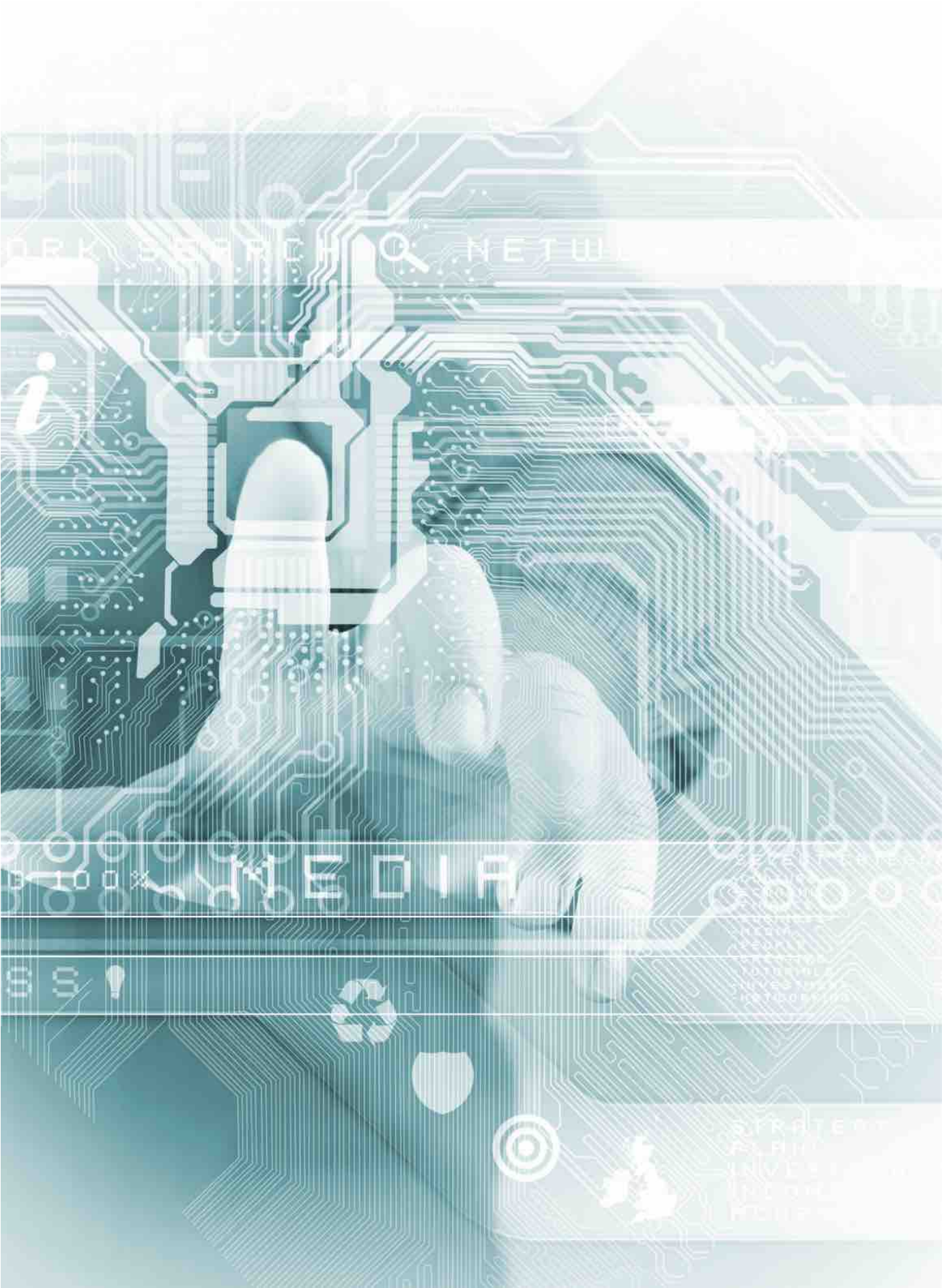


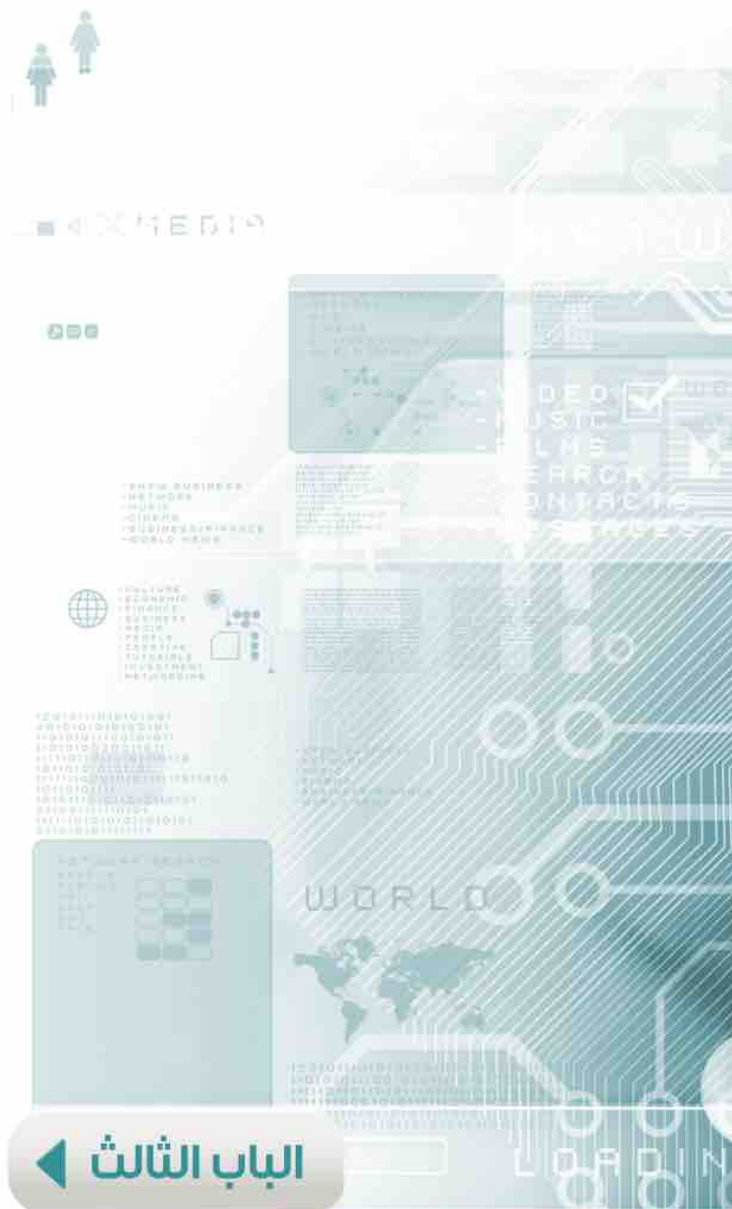
مركز التسوية الودية

تم استحداثه بناءً على القانون رقم 16 لسنة 2009 بفرض تسوية النزاعات ودياً قبل الإحالة للقاضي، وقد واصل المركز خلال عام 2019 تطورات النوعية التي شهدتها خلال عام 2018.

إحصائيات الانتقال للكاتب العدل

القيمة	العدد	الخدمة
2,071,000.00	2053	انتقال الكاتب العدل لغير الحالات الخاصة
47,700.00	475	انتقال الكاتب العدل - حالات خاصة
2,112,700.00	2528	الإجمالي





تمكين الموارد البشرية

أعباء المهام والمسؤوليات، والنهوض بمتطلبات الجودة واستحقاقات الأداء الحكومي المتميز الذي يشكل سمة ملازمة للأداء في إمارة دبي بأسرها.

ولتحقيق ذلك، تجتهد الإدارات المعنية لتلبية احتياجاتها من الموارد البشرية من خلال أنظمة التوظيف والاستقطاب، حيث يجري اتباع أساليب علمية مدروسة لاستقطاب أفضل المؤهلين

يمثل "العمل بروح الفريق" إحدى القيم الرئيسية التي تحتفي بها محاكم دبي، حيث تسترشد بهذه القيمة في الأساليب الإدارية المتبعة في العمل لديها، علاوة على حضور هذه الثقافة في مختلف سياساتها الخاصة بالموارد البشرية، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن الريادة التي حققتها ما كان لها أن تكون بدون العنصر البشري المؤهل القادر على تحمل

203

315

27

111

242

9

إجمالي عدد موظفي الهيئة القضائية

إجمالي عدد موظفي الهيئة الإدارية

عدد موظفي الفئة القيادية

عدد موظفي الفئة الإشرافية

عدد الموظفين الشباب (18-35)

عدد الموظفين أصحاب الهمم

الفهرس الرئيسي

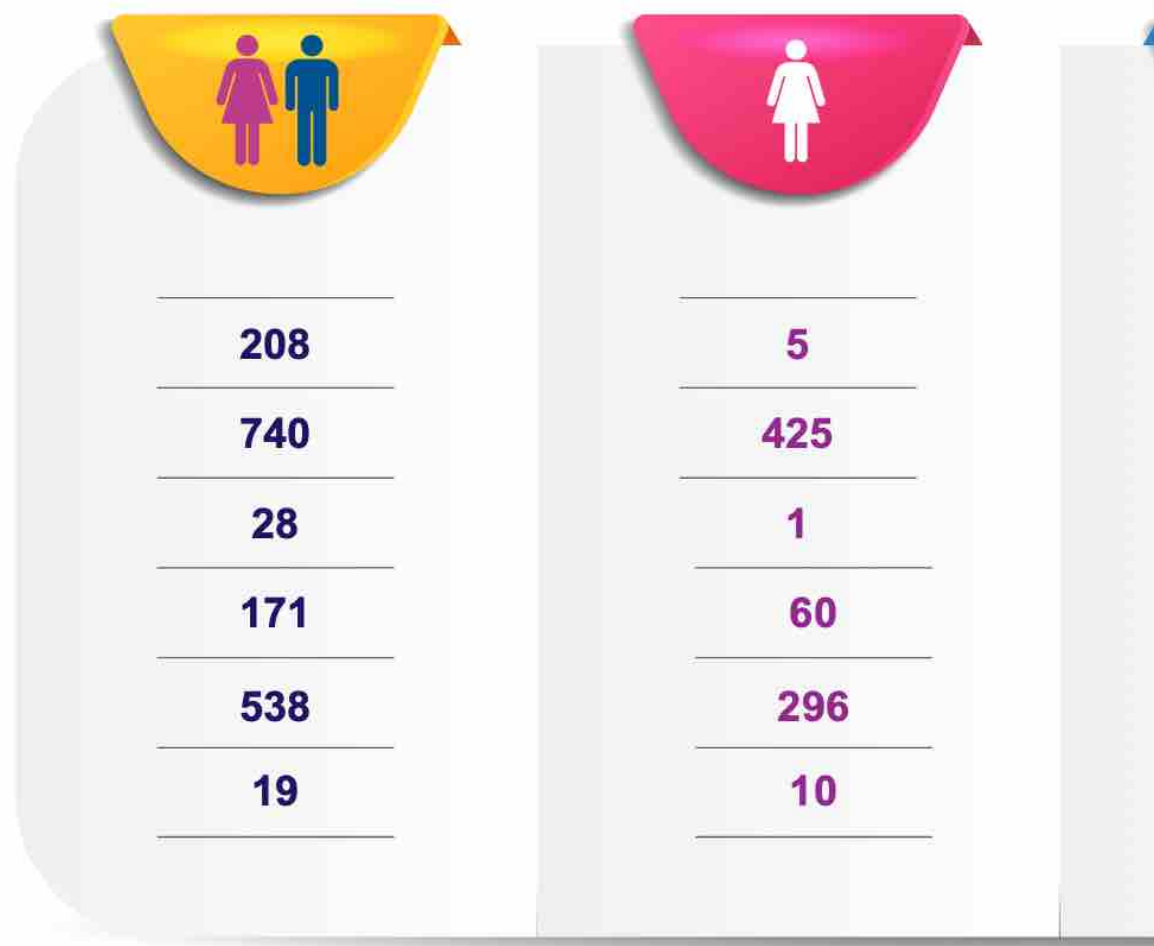
الباب الرابع

الباب الثاني

الباب الأول

وقد شهد عام 2019 انخفاضاً في العدد الإجمالي للموارد البشرية العاملة في المحاكم مقارنةً بما كانت عليه نهاية عام 2018، وقد تركز الانخفاض بشكل أساسي في موظفي الهيئة الإدارية، مقابل زيادة ملحوظة في موظفي الفئة الإشرافية والموظفين الشباب (18 إلى 35 عاماً) ما يفصح عن الرغبة في منح الفرصة للكفاءات الشابة، والعمل على تطويرها وتمكينها.

من الكفاءات البشرية المتاحة، ووفق تخطيط استراتيجي للموارد البشرية واحتياجات الدائرة لضمان أداء مهامها على النحو الأمثل، فضلاً عن تمكين الكفاءات الموجودة لديها، وتطويرها عبر عمليات التدريب والتأهيل المستمرين، إضافةً إلى برامج التحفيز المستمرة التي من شأنها شحذ الهمم والطاقات لبلوغ الحدود القصوى من العطاء والعمل.





مبادرات لتعزيز الموارد البشرية

تعزيز وعي الموظفين بأهمية الوصف الوظيفي والتعريف بمعايير إعداد الأوصاف الوظيفية والتسويق للوظائف الرئيسة والمساندة في محاكم دبي، كما تهدف المبادرة إلى تحفيز الموظف لاكتشاف الفرص لتطوير مساره الوظيفي، إضافة إلى تعريفه بأهم المهارات والمعايير المطلوبة لمختلف الوظائف بطرق إبداعية تمثلت في إعداد فيديوهات تسويقية لشرح المهام الوظيفية من قبل الموظف المعني ثم تحميل هذه الفيديوهات على مختلف قنوات التواصل الاجتماعي إضافة إلى بوابة المعرفة والبريد الإلكتروني لجميع الموظفين، وقد تم تسليط الضوء على مجموعة من الوظائف في محاكم دبي، ومنها: وظيفة معلن، مأمور تنفيذ، الكاتب العدل، موجه أسري،

شهد عام 2019 حراكاً نشطاً على صعيد المبادرات المخصصة للموارد البشرية، والتي تركزت على العديد من المحاور وشكلت مجموعها إضافة نوعية لبيئة العمل الداخلية، كما أثمرت المزيد من التميز على مستوى تأدية المهام وتقديم الخدمات للمتعاملين بمختلف فئاتهم، وكان أهمها:

وظيفتي سر تميزي

هي مبادرة تم استحداثها خلال عام 2016، حيث شكلت منعطفاً جديداً في طريقة عرض المهام الوظيفية باستخدام طريقة إبداعية أسهمت بتعزيز شغف الموظف بوظيفته واعتزازه ببيئة عمله وبيان أهمية وظيفته، وذلك عبر



تتبنى تنظيم مسابقة تهدف إلى تعزيز ثقافة الابتكار ومكافأة المواهب وتشجيعها على المشاركة في رسم ملامح محاكم دبي المستقبلية وتحقيق الريادة من خلال الابتكار ضمن مختلف ميادين الموارد البشرية، كما توفر المبادرة الفرصة لاحتواء واستقطاب المواهب من ذوي الكفاءات والمؤهلات العلمية، وتستهدف المسابقة موظفي محاكم دبي من حملة الشهادات الجامعية إضافة إلى طلبة وطالبات الكليات والجامعات المستمرين في الدراسة، على أن تتاح الفرصة للمشاركة على مستوى الدولة في الأعوام القادمة، ثم مستويات أوسع في المستقبل كما يبين المخطط المرفق.

مدقق مالي، مدير دعوى، موجه تسويات، إداري تسجيل قضايا.

الاستثمار في الكوادر الداخلية

تم تأهيل عدد 14 موظفاً كمدرسين معتمدين لتقديم الدورات التدريبية في محاكم دبي، حيث تم تدريب الموظفين على إعداد حقائب تدريبية في مختلف المجالات مثل: تأهيل القضاة الجدد، والتحكيم الأسري، وإدارة المخاطر الأسرية، والتفكير الإيجابي، ومفاهيم التميز المؤسسي، والتمكين وتفويض الصلاحيات.

ابتكر مع الموارد البشرية

تضمن أهمية هذه المبادرة في كونها

2019
التقرير السنوي

الباب الثالث تمكين الموارد البشرية



البرامج التخصصية والدبلومات المهنية:

تحرص الدائرة على تنفيذ برامج تخصصية لكوادرها من أعضاء السلطة القضائية وأعضاء الهيئة الإدارية، وبما يضمن رفع المستوى المعرفي وزيادة الكفاءة لديهم، كما تسعى إلى تأهيلهم وتمكينهم من خلال إلحاقهم ببرامج دبلومات مهنية تخصصية تساعد على أداء مهامهم الوظيفية باحترافية وجودة عالية، وقد بلغ عدد الدبلومات المهنية المنفذة خلال العام الماضي 6 دبلومات، فيما بلغ عدد

مبادرات نادي المبدعين

وتم في هذا الإطار تنفيذ 5 مبادرات نوعية في عام 2019 بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين، أهمها كان تنظيم ورشة عمل لأصحاب الهمم عن كيفية استخدام نظام الاقتراحات الإلكتروني، وتنظيم مسابقة "الابتكار يبدأ بك"، وإطلاق المرحلة الثانية من حملة "الإبداع والابتكار"، إضافة إلى إقامة 3 مختبرات في مجال الابتكار، ومشاركة محاكم دبي في شهر الابتكار من خلال أسبوع الابتكار في إمارة دبي.



والحقوقية، عبر تمكين الطالب من تطبيق ما اكتسبه من معارف نظرية خلال الدراسة تطبيقاً عملياً، علاوةً على ما تقدمه مدة التدريب من مساعدة في رفع مستوى تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، تشكل تمهيداً واقعياً للحياة الوظيفية والمهنية، وتعريفاً ميدانياً ببيئة العمل المستقبلية، وقد استفاد 79 طالباً جامعياً ينتمون لعدد من الجامعات والكلديات من هذا التدريب خلال عام 2019.

الدورات التخصصية المنفذة من قبل الهيئة القضائية 13 دورة، ومن قبل الهيئة الإدارية 106 دورات.

تدريب طلبة الجامعات والكلديات:

من منطلق الالتزام باستحقاقات المسؤولية المجتمعية؛ تحرص الدائرة سنوياً على تدريب طلبة الكليات والجامعات ضمن برنامج التدريب العملي الخاص بالتخرج، وذلك بهدف إعداد وتأهيل الكوادر القضائية

المزيد من التدريب الوظيفي

تجلت هذه الزيادة في ارتفاع نسبة المتدربين في كل من الفئة الإشرافية والهيئة القضائية، علاوة على ارتفاع نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار، كما تمت المحافظة على نسبة 100% بالنسبة للفئة القيادية. وقد تنوعت موضوعات التدريب التي استفاد منها الموظفون بتنوع مهامهم، فيما بلغ عدد ورش التوعية والتدريب في مجال استشراف المستقبل 12 ورشة.

واصلت محاكم دبي مسيرتها المتميزة في مجال تدريب مواردها وإعدادها وتمكينها من أداء مهامها على النحو الأمثل، ومواكبة أحدث المعارف ومعطيات التقنية، وقد عززت المحاكم جهودها في هذا المجال خلال عام 2019، حيث تجلّى ذلك بزيادة عدد ساعات التدريب لمختلف الفئات من 120 ساعة في عام 2018 إلى 130 ساعة في العام الماضي، أي بنسبة تزيد عن 8%، وقد

2019	2018	مؤشرات التدريب والتنمية
45	39	عدد ساعات التدريب (الفئة القيادية)
39	39	عدد ساعات التدريب (الفئة الإشرافية)
25	21	عدد ساعات التدريب (الفئة التنفيذية)
21	21	عدد ساعات التدريب (الهيئة القضائية)
%100	%100	نسبة المتدربين (الفئة القيادية)
%96	%90	نسبة المتدربين (الفئة الإشرافية)
%97	%99	نسبة المتدربين (الفئة التنفيذية)
%62	%52	نسبة المتدربين (الهيئة القضائية)
%40	%37	نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار
12	12	عدد ورش التوعية والتدريب في مجال استشراف المستقبل

إسهام الهيئة القضائية أيضاً في مجال التدريب ودعم القرار، من خلال تنفيذ 19 دورة وندوة تم تقديمها من قبل القضاة.

وقد بلغ عدد الدورات التخصصية المنفذة من قبل الهيئة الإدارية 106 دورات، فيما بلغ عدد الدورات من قبل الهيئة القضائية 13 دورة، فضلاً

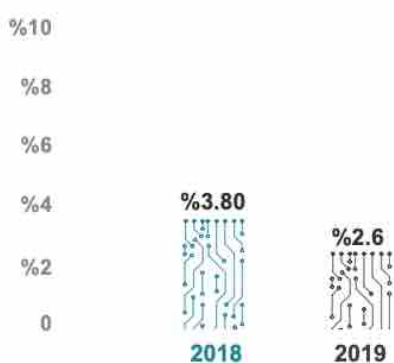


دوران وظيفي أقل

أبرزت مؤشرات الدوران الوظيفي انخفاضاً ملحوظاً لدى جميع فئات الموظفين في عام 2019 مقارنةً بعام 2018، حيث انخفض المعدل العام للدوران الوظيفي بأكثر من نقطة مئوية (1.2 نقطة مئوية)، فيما انخفض لدى المواطنين بـ 0.5 نقطة، و 0.7 نقطة لغير المواطنين، الأمر الذي يدل على نجاعة الخطط الموجهة لإسعاد الموارد البشرية وإرضائها، وبالتالي تحقيق المزيد من الولاء المؤسسي.

تبادل أفضل الممارسات

وإلى جانب جهودها المستمرة في مجال التدريب، تؤمن محاكم دبي بأهمية تبادل الخبرات و أفضل الممارسات مع بقية الجهات الحكومية في إمارة دبي وذلك عملاً بالتوجيهات الحكومية في هذا المجال، لذا فإنها تحرص على تنفيذ زيارات المقارنات المعيارية، والتي أجرت منها 18 زيارة خلال عام 2019.



الدوران الوظيفي	المحقق	
	2019	2018
معدل الدوران الوظيفي	2.6%	3.80%
معدل الدوران الوظيفي للمواطنين	2.4%	2.90%
معدل الدوران الوظيفي لغير المواطنين	0.2%	0.90%

2019
التقرير السنوي

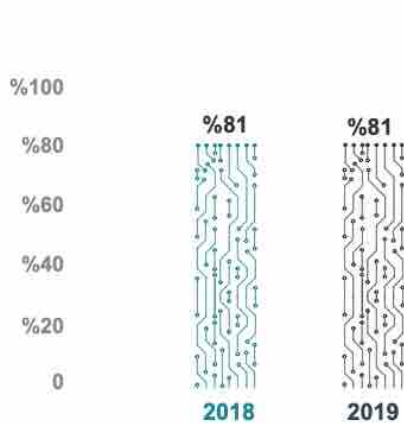
البيان الثالث
تمكين الموارد البشرية



التوطين العام عند 81%، فيما شهد مؤشر التوطين في نسبة الهيئة القضائية تحسناً بمقدار نقطتين مئويتين ليبلغ 39، وبدرجة أقل تحسن المؤشر في الفئة الإشرافية بمقدار نقطة مئوية واحدة ليبلغ 98%، وبالمقابل استمر معدل سنوات الخدمة للمواطنين في نطاق 10 سنوات.

تحسن مؤشرات التوطين

تولي محاكم دبي أهمية كبيرة لقضية التوطين استجابة لأدوارها الوطنية وتماشياً مع التوجهات العامة في الدولة، وقد انعكس ذلك في التحسن المتواصل في معدلات التوطين عاماً بعد آخر، حيث استمر هذا النهج خلال عام 2019، إذ تمت المحافظة على معدل



المحقق	التوطين	
	2019	2018
نسبة التوطين العامة	81%	81%
نسبة التوطين (الفئة القيادية)	100%	100%
نسبة التوطين (الهيئة القضائية)	39%	37%
نسبة التوطين (الفئة الإشرافية)	98%	97%
نسبة التوطين (الفئة التنفيذية)	89%	89%
معدل سنوات الخدمة للمواطنين	10	10

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثاني

الباب الأول



حضور نسائي متألق

تمكن مجلس "الجوهرة" وهو المجلس النسائي بمحاكم دبي من تسجيل حضور متميز عبر تحقيق أداء لافت خلال عام 2019، حيث أثمر عن تنفيذ 26 مبادرة متنوعة، وعقد 10 اجتماعات، علاوة على 8 مشاركات في فعاليات وطنية وأنشطة رياضية وصحية على مستوى الدائرة إضافة إلى مشاركات خارجية، وزيارة إلى قصر الوطن في أبوظبي، والقيام بعمل تطوعي (سحورهم علينا) في شهر رمضان المبارك، ومن أهم المبادرات التي جرى تنفيذها:

1. مبادرة "عمالنا بخير" والتي تم في إطارها تقديم فحوصات طبية مجانية لفئة العمال.
2. مبادرة "عليكم بالعافية" وتشمل تنظيم فطور جماعي لموظفات المحاكم.
3. تنظيم احتفالية خاصة تحت عنوان "المرأة في عام التسامح" تزامناً مع يوم المرأة العالمي.
4. تكريم الفرق المساندة عن جهودهم في عام 2018.
5. تقديم رسالة شكر لكل أم في محاكم دبي تزامناً مع عيد الأم.
6. افتتاح حضانة لأطفال الموظفات في مبنى محكمة الأحوال الشخصية.
7. تنظيم دورة تدريبية بعنوان "كافئ نفسك".
8. عقد اللقاء التعريفي للفريق الاجتماعي الثقافي.
9. فعاليات رمضانية: ومنها تقديم محاضرة وتنظيم معرض بعنوان "أهلاً رمضان".
10. تنظيم مجلس العيد للموظفات.
11. تنظيم مبادرة أسبوعية بعنوان "برد على قلبك" بهدف بث البهجة والسعادة والإيجابية بين الموظفين والمتعاملين على حد سواء.
12. تنفيذ ورشة عمل النجاح الوظيفي والعائلي.
13. الاحتفاء بيوم المرأة الإماراتية، وإطلاق وسام الجوهرة في ذات المناسبة.
14. إتاحة الفرصة لتسجيل أبناء وبنات الموظفات في الحضانة، بهدف توفير بيئة عمل تلائم احتياجات الأم الموظفة وتلبي التزاماتها العائلية.
15. مشاركة الفريق الرياضي النسائي في دورة الشبيخة هند للألعاب الرياضية للسيدات.
16. إجراء جلسة حوارية مع الموظفات الجدد وطالبات التدريب الصيفي.
17. الاحتفاء بيوم الطفل العالمي في المؤسسات العقابية والإصلاحية.

تمكين الشباب في "مجلس شباب محاكم دبي"



و293 من الإناث (بنسبة 55%). ويتوزع الشباب في محاكم دبي وفق الفئات الوظيفية بواقع 2 من الفئة القيادية، و15 قاضياً، و42 إشرافياً، و478 تنفيذياً. ويأتي ذلك في سياق توجه استراتيجي بدأته محاكم دبي منذ سنوات عديدة، ووجد ترجمته الفعلية عبر تأسيس مجلس شباب محاكم دبي في 13 نوفمبر 2016 استناداً إلى التوصية الصادرة من محضر اجتماع المجلس القيادي للتطوير والإبداع المؤسسي، حيث ضم المجلس بدايةً 7 أعضاء، قبل أن تتم إعادة تشكيله في مطلع أكتوبر 2018، بحيث تمت زيادة الأعضاء إلى 10 أعضاء، وإضافة إلى ذلك تم إنشاء 5 مجالس فرعية لدعم المجلس الرئيسي تابع لقطاعات محاكم دبي.

تؤمن محاكم دبي بأن الشباب هم رصيد المستقبل، وبأن تأهيلهم لتولي المهام هو السبيل الأمثل للحفاظ على المكتسبات المحققة وتمييزها، والبناء عليها لتحقيق المزيد من التميز والازدهار، ويبدو ذلك التوجه واضحاً مع الزيادة الملحوظة في أعداد الموظفين الشباب (18 إلى 35 عاماً) الذين نمت أعدادهم ضمن الموارد البشرية للمحاكم بمعدل 2.7% في عام 2019 وحده، ما يفصح عن الرغبة في منح الفرصة للكفاءات الشابة، والعمل على تطويرها وتمكينها، حيث باتوا يشكلون 46% من مجمل موظفي المحاكم في دبي بعدد 538 موظفاً من الجنسين في الفئة العمرية 18 إلى 35 عاماً، منهم 244 موظفاً من الذكور (بنسبة 45%)،

الفهرس الرئيسي

الباب الرابع

الباب الثاني

الباب الأول



العاصمة البريطانية لندن، والذي أطلقه فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الخطيب شيخ الأزهر رئيس مجلس حكماء المسلمين، بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين وأسقفية كاتدرية. - الاحتفال باليوم العالمي للشباب تحت شعار "تمكين الشباب".

- المشاركة في التجربة المعرفية في فعاليات الأكاديمية الصيفية لشباب الإمارات. - تحقيق أمنية طالب بأن يصبح قاضياً وذلك سعياً من محاكم دبي لدعم المبادرات المجتمعية ومد جسور التواصل مع أفراد المجتمع لتعزيز ثقة الجمهور.

- عقد جلسة عصف ذهني مع رئيس مجلس شباب هيئة المجتمع سابقاً بعنوان (تبادل خبرات شبابية).

مهام أعضاء المجلس:

1. إنشاء منصة تواصل بين فئة الشباب العاملين في محاكم دبي وقيادات محاكم دبي للتعرف على أهدافهم وطموحاتهم والتحديات التي يواجهونها في المجالين العملي والعلمي.
2. حصر الإحصائيات والبيانات المتوفرة عن فئة الشباب العاملين في محاكم دبي.
3. تطوير مبادرات ومشاريع ذات صلة باهتمامات الشباب في محاكم دبي تهدف لتوفير بيئة حاضنة لدعم أفكارهم ومقترحاتهم الابتكارية والإبداعية لرفع الكفاءات وتنميتها وتمكين وترسيخ القيم التي تتناسب مع سياسات محاكم دبي.
4. دعم الأفكار والاقتراحات الابتكارية والإبداعية وتطوير المهارات الإدارية والقيادية لفئة الشباب.
5. رفع تقارير دورية بخصوص المبادرات والفعاليات التي تم تنفيذها لمكتب مدير عام محاكم دبي.

إنجازات ومشاركات المجلس على المستويين المحلي والدولي:

- تنظيم حلقة شبابية بعنوان "الفجوة بين الدراسة الأكاديمية لمتخصصي القانون والتطبيق الفعلي".
- المشاركة في مؤتمر الابتكار في مدينة لاهاي بملكة ندرلاند (هولندا سابقاً).
- المشاركة في برنامج "فرسان التسامح" الذي تنظمه وزارة التسامح.
- مشاركة نائب رئيس المجلس في دبلوم الابتكار الحكومي بالمملكة المتحدة.
- المشاركة في منتدى "شباب صناع السلام" في

السعادة الوظيفية أولوية



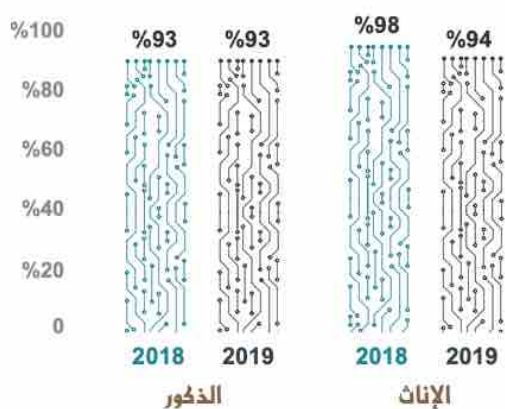
- تنفيذ برنامج نجوم التميز وتكريم المتميزين، وذلك بهدف ترسيخ التميز والإبداع والابتكار في العمل الحكومي، وإرساء بيئة داخلية محفزة على الإبداع والتميز.

- تكريم أصحاب الاقتراحات المجدية والمطبقة، حيث تم تلقي 1,084 اقتراحاً ضمن نظام الاقتراحات الموحد، وبلغ عدد الاقتراحات المجدية منها 274 اقتراحاً، وقد بلغت نسبة الاقتراحات التي تمت الاستجابة لها ضمن 15 يوم عمل 92% وبما يفوق القيمة المستهدفة والمحددة بـ 90% سواء على مستوى الدائرة أو

لطالما حظي موظفو محاكم دبي بالعديد من المزايا والمبادرات التي تهدف لتعزيز معدلات الرضا والسعادة لديهم، وقد بذلت فرق العمل المعنية جهوداً متميزة على هذا الصعيد، إذ جرى تنفيذ عدد من المبادرات التي تصب في هذا الهدف، ومن تلك المبادرات: -برنامج ومضات سعادة حيث يتم نشر السعادة والإيجابية للموظفين من خلال العديد من المحاور الهادفة، لا سيما تشكيل فريق سفراء السعادة والإيجابية الذي ضمّ موظفين من جميع الوحدات التنظيمية.

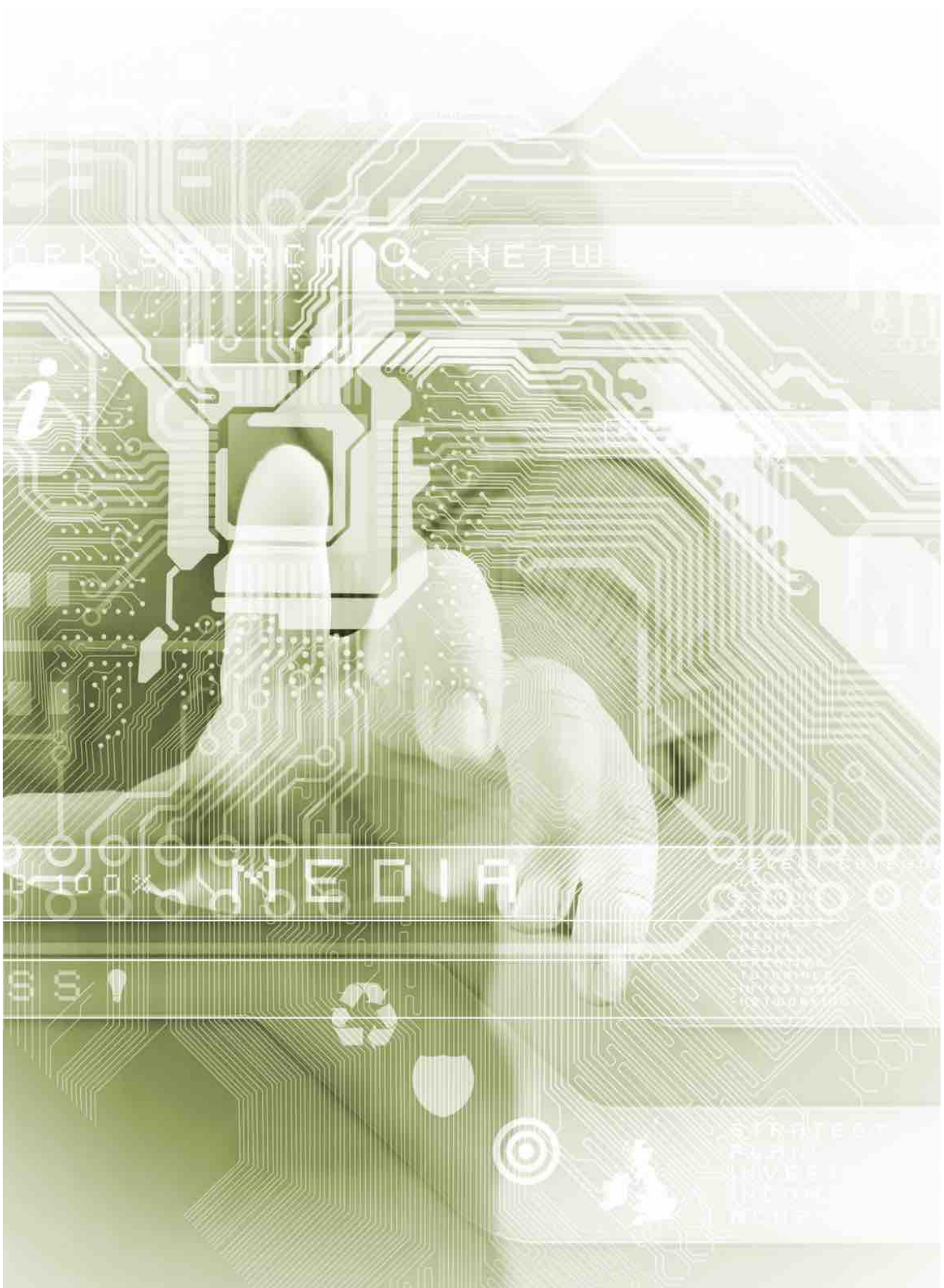


خلال عام 2019، والتي جاءت على النحو الآتي:



على مستوى حكومة دبي بأسرها. وقد أثمرت مختلف تلك الجهود والمبادرات التي عرضناها في هذا الباب من التقرير في تحقيق نتائج ملموسة في مؤشرات السعادة

المؤشر	2018	2019
مؤشر السعادة - المؤشر العام	96%	94%
مؤشر السعادة - فئة الذكور	93%	93%
مؤشر السعادة - فئة الإناث	98%	94%





2019
التقرير السنوي

الباب الرابع الحضور الإعلامي



مدير عام محاكم دبي يتفقد مشروع مبنى المحكمة العمالية والتنفيذ في العوير

في سياق الارتقاء بالمنظومة القضائية؛ سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، يتفقد المشروع الجديد لمبنى المحكمة العمالية والتنفيذ في العوير، برفقة عدد من مسؤولي المحاكم، وذلك للوقوف على سير العمل ونسبة انجاز المشروع التي بلغت آنذاك 76%.



مدير عام محاكم دبي يفتتح مراكز جديدة للعضيد

سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، يفتتح مراكز جديدة للعضيد في منطقة أم هرير والمطينة، لدعم التوجهات الرامية إلى تقليل عدد المراجعين وتوفير خدماتها في مختلف مناطق إمارة دبي، وذلك عبر تقديم خدمات قضائية محددة في أماكن يسهل الوصول إليها، بما يتواءم مع معايير الخدمة الحكومية المتميزة، لتحقيق سعادة المتعاملين



اتفاقية تعاون بين "محاكم دبي" و"دبي الرياضية" لتعزيز القيم الاجتماعية

محاكم دبي ومجلس دبي الرياضي يبرمان اتفاقية تعاون بشأن توحيد جهود الطرفين من أجل التوعية وتعزيز قيم التعليم والمثل الاجتماعية، وذلك في إطار مساعيها لإبراز الأجندة الوطنية لرؤية دولة الإمارات 2021 ضمن محور مجتمع متلاحم محافظ على هويته.



مدير عام محاكم دبي يستقبل وفداً قضائياً من المملكة العربية السعودية

سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي يستقبل وفداً قضائياً من المملكة العربية السعودية، للاطلاع على تجربة مؤشرات الأداء القضائية، والإدارة والأنظمة الإلكترونية، وذلك في إطار التواصل والتكامل بين المؤسسات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2019
التقرير السنوي

الباب الرابع الحضور الإعلامي



مدير عام محاكم دبي يشكل مجلساً لإسعاد المحامين

سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي؛ يشكل مجلساً لإسعاد المحامين في محاكم دبي، وذلك لتعزيز أصر التعاون والتنسيق بين محاكم دبي وجمعية الإمارات للمحامين والقانونيين بشأن تنظيم وإعداد البرامج والمشاريع الفاعلة التي تخص أجندة السعادة للمحامين والقانونيين.



وزير التغير المناخي والبيئة ومدير عام محاكم دبي يغرسان شجرة التسامح في أسبوع الابتكار

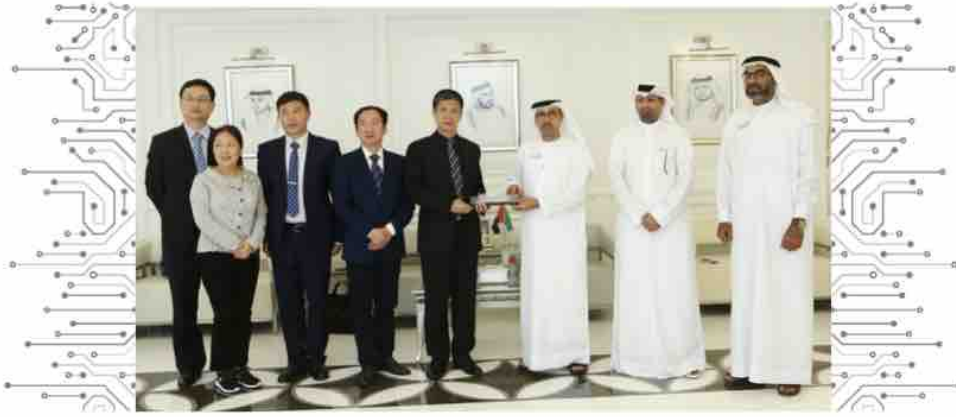
في إطار فعاليات عام التسامح؛ معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات، وسعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي، يقومون بغرس شجرة التسامح، ضمن فعاليات نادي المبدعين بمحاكم دبي لأسبوع الابتكار.

الفهرس الرئيسي

الباب الثالث

الباب الثاني

الباب الأول



مدير عام محاكم دبي يستقبل الأمين العام للجنة الحزب الشيوعي لمكتب الكاتب العدل لمقاطعة هاينان بجمهورية الصين الشعبية

سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، يستقبل وفداً قضائياً برئاسة سعادة لي يونغ لي أمين عام لجنة الحزب الشيوعي لمكتب العدل لمقاطعة هاينان بجمهورية الصين الشعبية، وذلك للاطلاع على أفضل الممارسات المتوفرة في محاكم دبي.



مدير عام محاكم دبي ي دشّن مركز التسوية الودية للمنازعات كمركز متكامل ذكي "بلا أوراق" في محاكم دبي

ضمن استراتيجية "حكومة دبي للمعاملات الالورقية"؛ سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، ي دشّن مركز التسوية الودية للمنازعات كمركز متكامل ذكي بمعاملات "بلا أوراق" في محاكم دبي، وذلك لتسريع خطواتها نحو أتمتة أنظمتها وخدماتها، وصولاً إلى بلوغ هدف محاكم دبي بلا أوراق.

2019
التقرير السنوي

الباب الرابع الحضور الإعلامي



”ياك العون“ مبادرة للإفراج عن السجناء المتعثرين مالياً في دبي

محاكم دبي توقع مذكرة تفاهم مع كل من صحيفة ”الإمارات اليوم“ ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، لتبني مبادرة بعنوان ”ياك العون“، بهدف السعي للإفراج عن السجناء المعسرين من المواطنين، الذين ترتبت عليهم قضايا مالية، وحكم عليهم في إمارة دبي.

”جافزا“ و”محاكم دبي“ تتفقان على إنشاء محكمة ذكية للتعامل مع الدعاوى العمالية



سلطة المنطقة الحرة لجبل علي / جافزا/ توقع مذكرة تفاهم مع محاكم دبي تهدف لإنشاء محكمة عمالية تستخدم تكنولوجيا الواقع الافتراضي للنظر والبت في الدعاوى القضائية للشركات العاملة فيها، وفي مناطق الأعمال التابعة لها، ما يشكل قفزة نوعية في مجال الإجراءات القانونية والقضائية ضمن المناطق الحرة لجهة توفير الوقت والتكلفة واختصار المسافات الطويلة للتنقل بين مقر العمل ومحاكم دبي.



مدير عام محاكم دبي يستقبل القنصل العام لكازخستان

سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، يستقبل القنصل العام لجمهورية كازاخستان سعادة راوان زومابيك، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الودية بين الجانبين، والتعاون في المجالات القضائية وتبادل الخبرات والمعرفة.



محاكم دبي تكرم نجوم التميز والسعادة للنصف الأول لعام 2019

في إطار برنامج "نجوم التميز"؛ سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي يكرم نجوم التميز والسعادة للنصف الأول لعام 2019، وذلك انطلاقاً من استراتيجية محاكم دبي في تكريم أصحاب التميز والإبداع والابتكار في العمل الحكومي، لتعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز.

2019
التقرير السنوي

الباب الرابع الحضور الإعلامي



محاكم دبي تطلق حملة "العدالة والتسامح" تحت شعار "معاً لمجتمع متسامح"

تزامناً مع عام التسامح 2019، محاكم دبي تطلق حملة "العدالة والتسامح" تحت شعار "معاً لمجتمع متسامح" والتي عرضت من خلالها جملة من الإنجازات والمبادرات التي تقدمها في مجال التسويات وعدداً من الفقرات الترفيهية.



محاكم دبي تستقبل وفداً رفيع المستوى من جمهورية الصين الشعبية

في إطار حرصها على تعزيز علاقاتها الخارجية؛ محاكم دبي تستقبل وفداً رفيع المستوى برئاسة معالي تشو تشيانغ رئيس القضاة ورئيس محكمة الشعب العليا في جمهورية الصين الشعبية، للاطلاع على أفضل الممارسات التي تنتهجها محاكم دبي في المجال القضائي والإداري، وأهم الوسائل التي تسرع العملية القضائية، والآلية المتبعة في تنفيذ الأحكام.

الفهرس الرئيسي

الباب الثالث

الباب الثاني

الباب الأول



نائب حاكم دبي ي دشّن أول منصة للعدالة الرقمية في الشرق الأوسط

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس المجلس التنفيذي، رئيس المجلس القضائي؛ ي دشّن "منصة العدالة الرقمية" والتي تعد أول منصة عدالة قضائية رقمية في الشرق الأوسط، وذلك خلال زيارته لجناح محاكم دبي في معرض جيتكس للتقنية في دورته التاسعة والثلاثين.



معهد دبي القضائي ينظم النسخة الأولى من ورشة عمل "رسم مستقبل المعرفة القضائية"

عملاً باستراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي؛ سعادة طارش عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي، نائب رئيس مجلس إدارة معهد دبي القضائي، يفتتح النسخة الأولى من ورشة عمل "رسم مستقبل المعرفة القضائية"، تحت شعار "المنجزات والتطلعات في الذكاء الاصطناعي"، والتي نظمها معهد دبي القضائي بالتعاون مع "معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة" و"الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي".

2019
التقرير السنوي

الباب الرابع الحضور الإعلامي



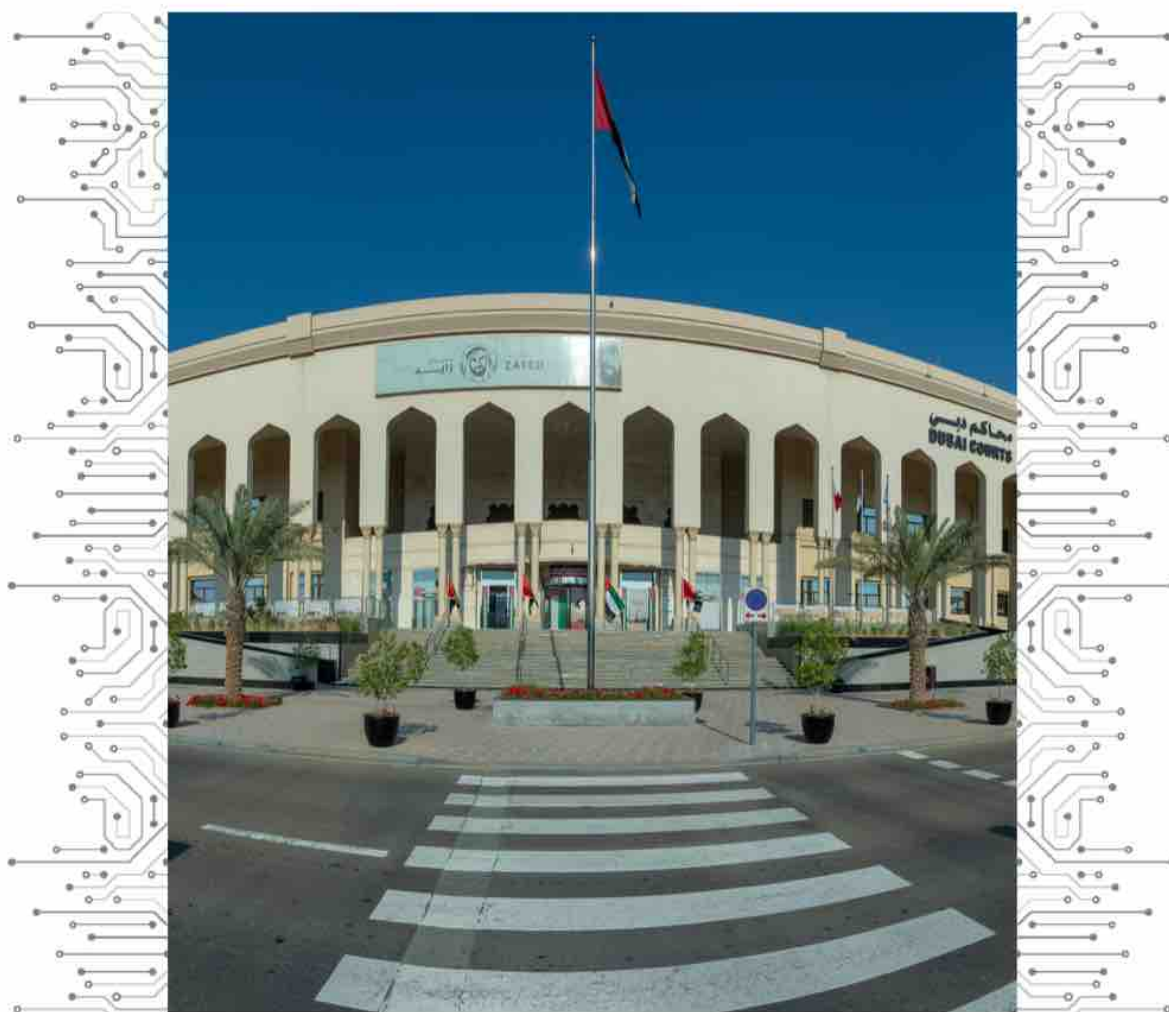
عبر "البلوك تشين" المشتركة لـ 4 دوائر حكومية بدبي خدمة شهادة فقدان جواز سفر

محاكم دبي توقع مذكرة تفاهم مع كل من القيادة العامة لشرطة دبي والنيابة العامة في دبي، والإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب في دبي، لتطوير خدمة التقديم على شهادة فقدان جواز سفر لتصبح عبر منصة "البلوك تشين" المشتركة بين جميع الجهات، والتي ستسهم في تقليص إجراءات التقديم على شهادة "فقدان جواز السفر" من 8 خطوات إلى 3 فقط.



منح محاكم دبي علامة دبي للموقف لقاء مساهماتها الوقفية والمجتمعية والإنسانية

محاكم دبي تنال "علامة دبي للموقف" التي يمنحها مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، المندرج تحت إدارة مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بدبي، وذلك تقديراً لمبادراتها الإنسانية والمجتمعية المستمرة في مجالات دعم الوقف التعليمي ومساندة الغارمين والمتعثرين وفتح آفاق جديدة أمامهم.



محاكم دبي تحافظ على المرتبة التاسعة عالمياً والمرتبة الأولى عربياً في محور "إنفاذ العقود" لتقرير البنك الدولي

لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال و المرتبة الأولى عربياً للسنة الخامسة على التوالي، وذلك بصفتها الممثل الحصري لدولة الإمارات العربية المتحدة.

للسنة الثانية على التوالي؛ محاكم دبي تحقق المرتبة التاسعة عالمياً في محور إنفاذ العقود ضمن التقرير السنوي الأصلي للبنك الدولي



DubaiCourts



DubaiCourts



DubaiCourt



DubaiCourts1